أهمية أعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا

دراسة حالة في كلية المأمون الجامعة

م.د .فداء عبد المجيد صبار الأعرجي
الجامعة المستنصرية ــ كلية التربية

م.م . ثامر مهدي محمد صبري
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ــ قسم الشؤون المالية

المستخلص

تعد قلة التخصيصات المالية لوزارة التعليم العالي وضعف التمويل الجامعي أحد الأسباب الرئيسة التي تعيق مساهمة الجامعات العراقية في تحقيق أهدافها العلمية وتعتبر الكليات الأهلية الممولة ذاتيا أحدى البدائل التي تساعد المجتمع في الأستمرار بالتعليم العالي بالصورة المطلوبة من خلال تحميل الطلبة الدارسين في هذه الكليات بنفقات التعليم ، ومن هنا برزت أهمية وضرورة الأستخدام الأمثل والتوزيع المناسب للموارد المتاحة المتمثلة بالأجور الدراسية في تلك الكليات ، وتعد عملية أعداد قائمة التدفقات النقدية في هذه الكليات بشكلها الصحيح والدقيق والتحليل المالي لهذه القائمة من أهم الوسائل والأدوات التي تساهم في تقييم الأداء المالي لتلك الكليات ، ويهدف هذا البحث الى أبراز أهمية أعداد هذه القائمة بشكلها الصحيح وفقا لتبويبات النظام المحاسبي الموحد فضلا عن أبراز أهمية القيام بعملية التحليل المالي للقائمة ذاتها ، وتوصل الباحثان الى أستنتاج هو أن العاملين في قسم مالية كلية المأمون الجامعة يجدون صعوبة في أعداد هذه القائمة لعدم وجود نموذج معمم من قبل جهات الأشراف والرقابة على الكلية يبين طريقة أعداد هذه القائمة على الرغم من ألزامية أعدادها منذ عام / ٢٠٠٥ ، كما لاتقوم الكلية بالتحليل المالي للقائمة ذاتها على الرغم من أهمية التحليل في أعطاء صورة للأدارة العليا في الكلية عن الوضع المالي والسيولة النقدية ومصادرها وأستخداماتها ، ويوصي الباحثان بتعميم نموذج أعداد القائمة المشار له في ملحق البحث رقم (١) على الكليات الأهلية للعمل به كما يوصي تلك الكليات القيام بعمليات التحليل المالي للقائمة للأهمية التي سبق ذكرها .

Abstract

The littleness of financial destinations, phiher education and the weakness of university open. End is considered as the main reasons that prevent the participating, of Iraqi universities in getting its scientific goals. The civil colleges of self – open end as one of the substitute which helps the society in continuing the higher education in the suitable way through making pupils of such colleges pay the money of their study. And here we see the importance of the suitable use and suitable dispensation of the available resources such as the payed money in such colleges the process of preparing the monetary cash flaws in such colleges in the right way and financial analysis of such a list is considered as the most important methods which help evaluate the financial process of such colleges in the right way and financial analysis of such a list is considered as the most important methods which help evaluate the financial process of such colleges. This paper aims to show the importance of preparing such list in its right way according to the arrangements of the only one account system in addition to show the importance of making the process of financial analysis of the list itself.

The researcher gets a conclusion which is that the workers in the financial affairs section, Al Mammon college, find difficulty in preparing such a list because there is no general sample from the superintendence of the college which help showing the way of preparing such a list though they must do it since (2005) also, the college could not do the financial analysis though the importance of such analysis in giving a clear picture for the higher management of the college about the financial resources and way and its use. The researcher recommends giving a general sample of preparing the list shown in the annexation (num1) of this paper in the civil colleges to follow it, and also to do the processes of financial analysis of the list for its importance shown above.

المقدمة

تعد عملية أعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية في الوحدات الأقتصادية ذات أهمية كبيرة لدورها الهام في أتخاذ القرارات المالية المختلفة أذ تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المالية الرئيسة التي ينتجها النظام المحاسبي فهي تمثل كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية الخاصة بالوحدة خلال مدة مالية معينة وتساعد هذه المعلومات المالية مستخدمي القوائم المالية في تقدير قدرة الوحدة الأقتصادية على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل ، فالمستثمر يهتم بقدرة الوحدة على تحقيق التدفقات النقدية لأهمية هذه التدفقات في تحديد سعر السهم ويهتم المقرض بتحقيق التدفقات النقدية في الأجل القصير أكثر من أهتمامه بالربحية لضمان تحصيل ديونه قصيرة الأجل كما أن أدارة الوحدة تعمل على تحديد التدفقات النقدية للتعرف على مدى الحاجة لتخطيط وأدارة الموارد النقدية المتاحة لها بكفاءة وأيضا للتعرف على المدى الحاجة الى التمويل الخارجي .

وتعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم الرئيسة الواجب أعدادها في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا أذ تعتمد هذه الكليات على التمويل الذاتي للقيام بنشاطها التعليمي وتتمثل أوجه التمويل الذاتي لهذه الكليات في مواردها المالية التي تحصل عليها من الأجور الدراسية المستلمة من الطلبة الدارسين في الكلية عن خدماتها التعليمية وأيرادات تأجير موجوداتها الثابتة كنادي الكلية وأكشاك القرطاسية والأستنساخ وغيرها من المقبوضات النقدية التي تحصل عليها عن طريق نشاطها التعليمي ، ونظرا لأعتماد هذه الكليات على التمويل الذاتي وما يتطلبه ذلك من أدارة مالية جيدة وتخطيط مالي سليم لذلك يكتسب أعداد و تحليل قائمة التدفقات النقدية في هذه الكليات اهمية كبيرة أذ أن النتائج والمؤشرات المستخرجة من هذا الأعداد و التحليل يمكن أدارة تلك الكليات من أدارة مواردها المالية المتاحة بكفاءة عالية يساعدها على الأستمرارية والديمومة ويتيح لها تحقيق الأهداف المنشودة من تأسيسها في قطاع التعليم الجامعي الأهلي ، ومن خلال ما تقدم فقد تمت دراسة الموضوع نظريا وعمليا لبيان الواقع الحالي في أعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في كلية المأمون الجامعة الأهلية وقد تم تقسيم البحث الى خمسة محاور إذ خصص المحور الأول لمقدمة البحث أما المحور الثاني فخصص لمنهجية البحث و المحور الثالث خصص لأعطاء خلفية نظرية لقائمة التدفقات النقدية وتعريفها وأهدافها ونطاقها وطرق أعدادها وأيضا التحليل المالي للقائمة من إذ الأهمية وأشكال التحليل أما المحور الرابع فقد خصص للجانب العملي للبحث من إذ أعداد قائمة التدفقات النقدية في كلية المأمون الأهلية للسنتين الماليتين / ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ وتحليل قائمة التدفقات النقدية للكلية لنفس السنتين الماليتين أما المحور الخامس للبحث فلقد تناول الأستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحثان .

منهجية البحث

١. أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث من وجود حاجة ماسة للوسائل والأدوات التي تساهم في تقييم الأداء المالي للكليات الأهلية الممولة ذاتيا لما يحمله قطاع التعليم الجامعي الأهلي من خصوصية تتمثل بأعتماد هذا القطاع على التمويل الذاتي في ممارسة نشاطه المتمثل بتقديم الخدمة التعليمية الجيدة وفقا لمواصفات ومعايير الجودة للتعليم الجامعي ، وتعد عملية أعداد قائمة التدفقات النقدية بشكل صحيح مع تحليل هذه القائمة في تلك الكليات من الوسائل الفعالة في تقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها أدارات تلك الكليات في مجالات التمويل وأستكشاف خططها المستقبلية في التوسع وبما يؤمن أستمرارية هذه الكليات في تقديمها للخدمة التعليمية بأفضل ما يمكن ونحو تحقيق الأهداف المنشودة من هذا القطاع التعليمي .

٢. هدف البحث

يهدف البحث الى الآتي :-

أبراز أهمية أعداد قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا والعمل على تعميم قائمة تدفقات نقدية موحدة يعمل بها في هذه الكليات معدة وفقا لتبويبات النظام المحاسبي الموحد المعتمد في أعداد حسابات الكليات الأهلية وفقا لما نص عليه قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة / ١٩٩٦ المعدل .

أبراز أهمية القيام بتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا لما يوفره من أستنتاجات مهمة عن الوضع المالي لتلك الكليات وسيولتها ومصادر تدفقاتها النقدية وأوجه أستخداماتها .

٣. مشكلة البحث

يواجه العاملون في حسابات كلية المأمون الجامعة الأهلية الممولة ذاتيا صعوبة في أعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لتبويبات النظام المحاسبي الموحد إذ ألزمت الكليات الأهلية بأعداد هذه القائمة مع البيانات المالية لتلك الكليات منذ عام / ٢٠٠٥ من دون أن يكون هناك نموذج موحد لأعداد هذه القائمة وفقا لتبويبات النظام المحاسبي الموحد معمم على تلك الكليات من قبل أجهزة الأشراف والرقابة المالية المسؤولة عن تقييم ورقابة تلك الكليات ، كما لاتقوم كلية المأمون الجامعة بعملية التحليل المالي لقائمة التدفقات

النقدية على الرغم من أهميته في تحديد نقاط القوة والضعف في نشاط الكلية الممولة ذاتيا والوصول الى مؤشرات كمية يمكن عن طريقها تقييم سياسات الكلية في مجالات التمويل والتوسع المستقبلي .

٤. فرضية البحث

أن عملية أعداد قائمة التدفقات النقدية بشكل صحيح مع أجراء عمليات التحليل المالي لهذه القائمة في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا يساهم في التأكد من حسن كفاءة الأداء المالي وأستغلال الموارد المتاحة لها بكفاءة وفاعلية في تلك الكليات ويوفر المعلومات المالية المناسبة والصحيحة للأطراف الأخرى ذات العلاقة بالكلية وبما يؤمن كشف الأنحرافات في الأداء الفعلي عن المخطط لتحقيق النجاح وتجاوز نقاط الضعف .

٥. عينة البحث

أن مجتمع البحث هو الكليات الأهلية الممولة ذاتيا ومن خلال أستخدام أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة تم أختيار كلية المأمون الجامعة الأهلية عينة للبحث (كدراسة حالة) أهمية أعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا للأسباب الآتية

١-تعد هذه الكلية من أوائل الكليات الأهلية الممولة ذاتيا في العراق إذ أسست في بداية التسعينات من القرن الماضي وتضم العديد من الأقسام الأنسانية والعلمية والهندسية وما يتطلبه ذلك من كفاءة في توفير الموارد والسيولة النقدية اللازمة لأستمرارية هذه الكلية .

٢-أمكانية الحصول على البيانات المالية الحديثة اللازمة من الكلية بعد تصديق ديوان الرقابة المالية على حسابات الكلية للسنتين الماليتين / ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ إذ تم كتابة البحث في الأشهر الأخيرة من عام /٢٠٠٩ قبل أنجاز حسابات الكلية للعام /٢٠٠٩ والمصادقة على تلك الحسابات من قبل ديوان الرقابة المالية .

٣- الأطار النظري للبحث

٣-١. نبذة تأريخية عن نشوء وتطور قائمة التدفقات النقدية

تقوم الوحدات الأقتصادية بأعداد قوائمها المالية الأساسية ونشرها لأصحاب الصلة والمستخدمين تلبية لأحتياجاتهم المختلفة ولقد أقتصرت هذه القوائم ولسنوات عدة على قائمتي الدخل والمركز المالي ولكن بسبب فشل هذه القوائم عن تقديم المعلومات اللازمة والضرورية للمستخدمين وخاصة فيما يتعلق بالتغير في

الأصول والألتزامات وحقوق الملكية فقائمة المركز المالي تعبر عن أرصدة بنودها في لحظة معينة وأن قائمة الدخل تبين أرصدة الأيرادات والمصروفات لمدة زمنية سابقة لذا كان لابد من الأتجاه الى أصدار قائمة جديدة توفر ما لم تقدمه قائمتي الدخل والمركز المالي ، ففي بداية الستينات من القرن العشرين تم أعداد قائمة المصادر والأستخدامات من قبل الوحدات الأقتصادية التي تطلبها الرأي رقم (٣) APB الصادر عن AICPA عام ١٩٦٣ لتوفير حجم أكبر من المعلومات للمستخدمين ولم تكن هذه القائمة ملزمة لتلك الوحدات ولقد توقفت الوحدات منذ زمن عن أستخدام هذه القائمة نظرا لمحدودية المعلومات التي تفصح عنها (مطر ، ٢٠٠٦ : ١٦٠) .

وفي عام / ١٩٧١ أصدر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) رأيه المحاسبي رقم (١٩) الذي سمى به قائمة التغيرات في المركز المالي وطالب بألزامية أصدارها الى جانب القوائم الأخرى إذ كانت تعد هذه القائمة على أساس مفهومين الأول يسمى مفهوم رأس المال العامل والثاني يسمى المفهوم النقدي ، ولقد كانت هذه القائمة تعد على أساس مفهوم رأس المال العامل ألا أن تعرض بعض الشركات الكبرى الى الأفلاس والأنهياردون أن تتمكن قائمة التغير في المركز المالي المعدة على (أساس مفهوم رأس المال العامل) من تقديم أية مؤشرات على ذلك جعل الشركات تتجه الى أساس المفهوم النقدي في أعداد قائمة التغيرات في المركز المالي (خنفروآخرون ،٢٠٠٩ : ١٩٥). وفي نهاية عام / ١٩٨٧ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) المعيار رقم (٩٥) الذي طالب فيه بأصدار قائمة التدفقات النقدية (Cash Flow Statement) كقائمة أساسية يتم أصداراها الى جانب قائمة الدخل والمركز المالي ، كما أصدرت اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) عام / ١٩٩٢ الذي عنون بأسم قائمة التدفقات النقدية (خنفروآخرون : ١٩٦) ، كما أقر مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بجلسته المنعقدة بتأريخ ٣٠/ ٧ / ١٩٩٦ القاعدة المحاسبية رقم (٧) بشأن أعداد قائمة التدفق النقدي كجزء من البيانات المالية السنوية (ديوان الرقابة المالية ، مجلس المعايير المحاسبية والرقابية .

٣-٢. قائمة التدفقات النقدية

٣-٢-١. تعريف قائمة التدفقات النقدية

عبارة عن كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي حصلت في الوحدة الأقتصادية سواء بالزيادة أو النقصان والتعرف على أسباب هذه التغيرات ، بمعنى أنها تصوير لمجموع المعاملات النقدية الداخلة ومجموع المعاملات النقدية الخارجة (الدوري وأبو زناد ،٢٠٠٦ : ١١١).

٣-٢-٢. الأهداف والنطاق

تكتسب قائمة التدفقات النقدية أهمية كبيرة تنبع من المعلومات التي توفرها والتي لا تظهرها كل من قائمة الدخل والميزانية العامة أذ تعد قائمة التدفق النقدي صلة الوصل بين القائمتين ويمكن من خلال هذه القائمة تحديد نقاط القوة والضعف في الوحدة الأقتصادية من خلال المعلومات التي تتضمنها وما يمكن أشتقاقه منها من مؤشرات كمية لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها أدارات الوحدات الأقتصادية في التمويل والأستثمار ورسم خططها المستقبلية في التوسع ويمكن أيجاز الأهداف التي تتحقق لمستخدمي المعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدة الأقتصادية بالآتي .

(خنفر وآخرون ، ٢٠٠٩ : ١٦٩)

-الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والأستثمارية والتمويلية على أساس نقدي

-تقييم قدرة الوحدة الأقتصادية على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الأستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الألتزامات .

-تحديد مصادر الأختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية .

-تقييم التدفقات النقدية التأريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

وتلتزم الوحدات التالية بأعداد كشف التدفق النقدي حسب ما نصت عليه القاعدة المحاسبية رقم (٧) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية العراقية:-

- منشآت القطاع الأشتراكي .
- شركات القطاع المختلط .
- الشركات المساهمة العامة والخاصة .
- فروع الشركات والمؤسسات الأقتصادية والأجنبية العاملة في العراق .
- المصارف والمؤسسات المالية .

٣-٢-٣. المضمون :-

تضم قائمة التدفقات النقدية جميع العمليات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية والخاصة بأنشطة الوحدة الأقتصادية التشغيلية والأستثمارية والتمويلية وفيما يأتي شرحا لأنشطة الوحدة الأقتصادية .

(خنفر وآخرون : ١٦٩)

١- الأنشطة التشغيلية :-

يعد النشاط التشغيلي في الوحدات الأقتصادية من أهم الأنشطة كونه النشاط المنتج للأيراد ويشمل العمليات المالية التي تساهم في تحديد صافي الدخل خلال مدة معينة ومن العمليات التي يتضمنها هذا النشاط الآتي :-

١-المقبوضات والمدفوعات النقدية الناتجة عن شراء وبيع السلع أو تقديم الخدمات .
٢-المدفوعات النقدية للموظفين والعاملين .
٣-المدفوعات النقدية عن الفوائد والرسوم والضرائب .

٢- الأنشطة الأستثمارية :-

تشمل هذه الأنشطة العمليات المالية المتعلقة بموارد وممتلكات الوحدة الأقتصادية التي تستخدم في توليد أيراد الوحدة خلال مدة مالية معينة أو في المستقبل ومن الأمثلة على عمليات الأنشطة الأستثمارية الآتي :-

١-المدفوعات النقدية عن شراء الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة .
٢-المقبوضات النقدية الناجمة عن بيع الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة .
٣-المدفوعات النقدية على شكل سلف وقروض .
٤-المقبوضات النقدية الناجمة عن بيع الأستثمارات وتحصيل القروض والسلف .

٣- الأنشطة التمويلية :-

تتضمن هذه الأنشطة كل التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للوحدة الأقتصادية والتي تتعلق بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية) ومصادر التمويل الخارجية (الألتزامات) ومن الأمثلة على الأنشطة التمويلية :-

١-المقبوضات النقدية عن أصدار أسهم وسندات جديدة .
٢-المقبوضات النقدية عن الحصول على قروض مالية قصيرة وطويلة الأجل .
٣-المدفوعات النقدية عن سندات القروض أو سندات ترتبت على المنشأة.
٤-توزيعات أرباح الأسهم النقدية على مساهمي الوحدة .

٣-٢-٤. طرق أعداد قائمة التدفقات النقدية :-

يتم أعداد قائمة التدفقات النقدية وفق طريقتين هما (الخلايلة ،١٩٩٥ : ١٨٤) :-

الطريقة الأولى : وتسمى بالطريقة المباشرة ..

الطريقة الثانية : وتسمى بالطريقة غير المباشرة . .

وأن المعايير المحاسبية تعمل على أستخدام الطريقة المباشرة في أعداد قائمة التدفقات النقدية مع جواز أستخدام الطريقة غير المباشرة ، وعند أستخدام الطريقة المباشرة وفق متطلبات المعايير المحاسبية لابد أن يتم الأفصاح في جدول يلحق بقائمة التدفقات النقدية يبين الفروقات بين رقم صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات وهذا يؤدي الى الوصول الى المعلومات نفسها التي تتضمنها الطريقة غير المباشرة ولابد من الأشارة هنا أن الفرق بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة ينحصر فقط في كيفية تحديد التدفقات النقدية من العمليات ولاتختلف كيفية أعداد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية والأستثمارية بين الطريقتين والتالي شرحا لكلا الطريقتين :

١- الطريقة غير المباشرة :-

بموجب هذه الطريقة يتم أحتساب صافي التدفقات النقدية من العمليات عن طريق أجراء تعديلات على رقم صافي الدخل المستخرج من كشف الدخل أذ أن رقم صافي الدخل هو الفرق بين الأيرادات والمصروفات المسجلة على أساس الأستحقاق وليس على الأساس النقدي وبالتالي فأنه سوف يتضمن بنود أيرادات ومصروفات ليس لها أثر نقدي خلال المدة فضلا عن ذلك فأن رقم صافي الدخل يتضمن بنود ليس لها علاقة بالعمليات التشغيلية (الأنشطة التشغيلية) مثل أرباح وخسائر بيع الموجودات الثابتة كما أن هناك بعض المصروفات التي يتضمنها كشف الدخل تعد مصروفات غير نقدية مثل مصروفات الأندثارات ، وعليه ولغرض الوصول الى صافي التدفقات النقدية من العمليات فأنه لابد من أجراء التعديلات الآتية على رقم صافي الدخل :

١-تعديلات على بنود رأس المال العامل من خلال طرح الزيادة وأضافة النقص في الموجودات المتداولة ، أما بالنسبة للمطلوبات المتداولة فيتم أضافة الزيادة وطرح النقصان في تلك البنود .

٢-الغاء أثر البنود غير النقدية بطبيعتها على صافي الدخل كالأندثارات والأطفاءات من خلال أضافة الأندثارات والأطفاء الى رقم صافي الدخل للوصول الى صافي التدفقات النقدية من العمليات .

ويمكن التعبير عن آلية تعديل صافي الدخل في هذه البنود عبر الشكل الآتي

(**خنفر وآخرون** : ١٩٩)

:

صافي الدخل

الأضافات :

- مصروفات الأندثار على الأصول الثابتة الملموسة .
- مصروف الأطفاء على الأصول الثابتة غير الملموسة .
- أطفاء الخصم على السندات .
- الزيادة في ألتزام الضريبة المؤجلة .
- خسائر الأستثمارات في أسهم الشركات التابعة (طريقة نسب حق الملكية) .
- خسائر بيع الأصول الثابتة .
- خسائر تخفيض الأصول .
- النقصان في الذمم المدينة .
- النقصان في المخزون .
- النقصان في المدفوعات مقدما .
- الزيادة في حساب الدائنون .
- الزيادة في المصروفات المستحقة .

التخفيضات:

- أطفاء العلاوة على السندات .
- النقصان في ألتزام الضريبة المؤجلة .
- دخل الأستثمارات من أسهم الشركات التابعة (طريقة نسب حق الملكية) .
- أرباح بيع الأصول الثابتة .
- الزيادة في الذمم المدينة .
- الزيادة في المخزون .
- الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدما .
- النقص في حسابات الدائنون .
- النقص في المصروفات المستحقة الدفع .

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

٢-. الطريقة المباشرة :-

وفقا لهذه الطريقة لابد من تحديد الأثار النقدية لكل بند من بنود قائمة الدخل التي تعكس الأنشطة التشغيلية وهذا يتطلب تطبيق الأساس النقدي بدلا من أساس الأستحقاق لكل بند من بنود كشف الدخل المتعلق بالأنشطة التشغيلية ، وطبقا لهذه الطريقة تتضمن التدفقات النقدية من العمليات الآتي:

(الخلايلـــة : ١٨٨)

النقدية المحصلة من العملاء على حساب المبيعات .

١-النقدية المدفوعة للموردين مقابل المشتريات .

٢-المصر وفات التشغيلية .

وفيما يأتي شرحا لهذه التدفقات :-

*** النقدية المحصلة من العملاء على حساب المبيعات**

بما أن كشف الدخل يتم أعداده على أساس الأستحقاق لذلك لابد من تحويل النقدية المحصلة من العملاء من أساس الأستحقاق الى الأساس النقدي على النحو الآتي :

المبالغ المحصلة من العملاء = صافي المبيعات + النقص في حساب الذمم المدينة خلال المدة

ــ الزيادة في حساب الذمم المدينة خلال المدة .

*** المبالغ المدفوعة للموردين : تحتسب على النحو الأتي :**

المبالغ المدفوعة للموردين = صافي المشتريات + النقص في أرصدة حسابات الدائنين ــ

الزيادة في أرصدة حسابات الدائنين .

وفي حالة عدم توفر رقم صافي المشتريات فأنه يمكن أستخراجه من تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي يمكن تحديد المبالغ المدفوعة للموردين على النحو الآتي :

المبالغ المدفوعة للموردين = تكلفة البضاعة المباعة + الزيادة في أرصدة المخزون خلال المدة ــ النقص في أرصدة المخزون خلال المدة + النقص في أرصدة الدائنين خلال المدة ــ

الزيادة في ارصدة الدائنين خلال المدة .

*** المصروفات التشغيلية النقدية : يتم أحتسابها على النحو الآتي :**

المصروفات التشغيلية النقدية = المصروفات التشغيلية ــ الأندثارات والمصروفات غير النقدية + الزيادة في المصروفات المدفوعة مقدما ــ النقص في المصروفات المدفوعة مقدما + النقص في المصروفات المستحقة ــ الزيادة في المصروفات المستحقة .

وتجدر الأشارة هنا الى أنه بالأمكان تطبيق المعادلة السابقة (المصروفات التشغيلية النقدية) مع أجراء تعديل بسيط خاص بتسوية مصروفات الأندثارات على كل بند من بنود المصروفات بشكل أنفرادي للتحويل من أساس الأستحقاق الى الأساس النقدي .

* الفوائد المدفوعة = مصروفات الفوائد + الزيادة في مصروفات الفوائد المدفوعة مقدما ــ النقص في مصروفات الفوائد المدفوعة مقدما + النقص في مصروفات الفوائد المستحقة ــ الزيادة في مصروفات الفوائد المستحقة .

* أيرادات الفوائد وأرباح الأسهم المقبوضة = أيرادات الفوائد وأرباح الأسهم + الزيادة في أيرادات الفوائد المقبوضة مقدما ــ النقص في أيرادات الفوائد المقبوضة مقدما + النقص في أيرادات الفوائد المستحقة ــ الزيادة في أيرادات الفوائد المستحقة .

وبالتالي سيكون صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية (الطريقة المباشرة) على النحو الآتي

** المبالغ المحصلة من العملاء

** أيرادات الفوائد والأرباح والأسهم المقبوضة

(**) ــ المبالغ المدفوعة للعملاء

(**) ــ أجمالي المصروفات التشغيلية النقدية

(**) ــ مصروفات الفوائد المدفوعة خلال المدة

* * * * صافي التدفقات النقدية من العملاء

٣-٢-٥. خطوات الأعداد :-

لغرض أعداد قائمة التدفقات النقدية فأنه يجب جمع المعلومات اللازمة لذلك من خلال ميزانيتين عموميتين مقارنتين وقائمة الدخل للمدة الحالية أضافة لمعلومات أخرى وبعد تجميع هذه المعلومات يتم أتباع الخطوات الآتية :-

١-أيجاد التغير في النقدية من خلال رصد الزيادة أو النقصان في رصيد النقدية وما يعادلها .

٢-أيجاد التغيرات في بنود الميزانية العمومية سواء كان ذلك بالزيادة أو النقصان لأستخراج التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي .

٣-أحتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي وفقا للطريقة المستخدمة في أعداد القائمة سواء كانت الطريقة المباشرة أو غير المباشرة .

٤-أحتساب التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية والتمويلية من خلال المقابلة بين التدفقات الداخلة والخارجة من كل نشاط .

٥-أستخراج صافي التدفقات النقدية .

وبناءا على ما تقدم يمكن عرض نموذج لقائمة التدفق النقدي على أساس أبوابه الرئيسية (الأنشطة : التشغيلية ، الأستثمارية ، التمويلية) يتألف كل باب منها نوعين من التدفقات هما تدفقات نقدية داخلة وأخرى خارجة كما موضح في (الجدول أدناه) مع ملاحظة أن هذا العرض في الجدول للقائمة ليس مخصص لبيان أحتساب التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي وفقا للطريقة المباشرة وأنما هو نموذج لقائمة التدفقات النقدية وهو هنا أقرب للطريقة المباشرة الشائعة الأستخدام كونها توفر معلومات أكثر فائدة وملائمة من الطريقة غير المباشرة وهو ما يتماشى مع متطلبات الأفصاح المناسب .

(مطر : ١٦٨)

البيـــــــــــــــان	جزئي	كلي
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :-		
صافي المبيعات	**	
تكلفة المبيعات	(**)	
مصروفات التشغيل (النقدية)	(**)	
مصروفات الفوائد	(**)	
مصروفات ضريبة الدخل	(**)	
أيرادات متنوعة	**	
مصروفات متنوعة	(**)	
التدفق النقدي التشغيلي قبل التغير في بنود رأس المال العامل .	ــــــــــــ	
النقص في بنود الأصول المتداولة	** (**)	
الزيادة في بنود الأصول المتداولة		
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية .	**	
التدفق النقدي من الأنشطة الأستثمارية :-	(**)	
النقد المحصل من بيع أصول طويلة الأجل	ــــــــــــ	** (**)
النقد المدفوع لشراء أصول طويلة الأجل		

صافي التدفق النقدي من الأنشطة الأستثمارية .	**	
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية :-	(**)	
النقد المحصل من قروض طويلة الأجل	————————	
النقد المحصل من أصدار سندات طويلة الأجل .	**	** (**)
النقد المدفوع لتسديد قروض طويلة الأجل .	**	
النقد المدفوع لتسديد قروض طويلة الأجل .	(**)	** (**)
النقد المدفوع لأطفاء سندات طويلة الأجل .	(**)	————————
النقد المحصل من أصدار الأسهم .		
النقد المدفوع لأطفاء أسهم .	(**)	** (**)
صافي التدفق النقدي التمويلي .	**	
صافي التدفق النقدي من جميع المصادر		**
يضاف رصيد النقدية في بداية العام .		————————
رصيد النقدية في نهاية العا		** **

*** نموذج ملحق :-** هناك نموذج لقائمة التدفق النقدي معد وفقا للطريقة المباشرة مبوب على أساس التبويبات المحاسبية الواردة في دليل النظام المحاسبي الموحد (ملحق رقم / ١) .

٣-٣. تحليل قائمة التدفقات النقدية :-

٣-٣-١. تعريف التحليل المالي وأدواته :-

يعرف التحليل المالي على أنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وبأستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف أظهارالأرتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصروحجم وأثر هذه التغيرات وأشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع الوحدة الأقتصادية من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه الوحدات وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل أتخاذ القرارات الأدارية السليمة .

(منير وآخرون ،٢٠٠٨: ١٢) .

وللتحليل المالي أدوات متعددة وفي أغلب الأحيان تكون مكملة لبعضها البعض وليست بديلة عن بعضها البعض ومن أهم أدوات التحليل المالي الآتي

(المبروك ،٢٠٠٩

:١٠١) :

١- المقارنات وبيان التغيرات والأتجاهات .

٢- النسب المالية .

٣- قوائم التدفق النقدي .

٤- تحليل الكلف .

٥- بعض المعادلات والأساليب الرياضية والأحصائية .

٣-٣-٢. أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية :-

تعد قائمة التدفقات النقدية حلقة الوصل بين قائمتي الدخل والميزانية العامة ومن خلال تحليل هذه القائمة يمكن التوصل الى مؤشرات كمية توفر أداة مهمة لتقييم سياسات الوحدة الأقتصادية في مجال الأستثماروالتمويل والتوسع المستقبلي ويمكن عن طريق تحليل النسب المالية لقائمة التدفق النقدي تقييم الأوجه المختلفة لنشاط الوحدة وأختبار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية ولقد بينت دراسة (lielke and Giaco mine 1988) حقيقة أن قائمة التدفق النقدي والمؤشرات التي يمكن أشتقاقها منها يمكن أن تكون أداة مهمة في قياس وتقييم جودة الربحية والسيولة عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية إذ يمكن تقييم جودة الربحية والسيولة النقدية ومتطلبات التمويل .

(منير وآخرون : ١٦٤) .

٣-٣-٣. أشكال تحليل قائمة التدفقات النقدية :-

يتم تحليل التدفقات النقدية بأشكال متعددة منها أن يتم أستخدام قوائم التدفقات النقدية للوحدة لسنين مختلفة أو أستخدام قوائم التدفق النقدي لوحدات مختلفة وكذلك ممكن أن يتم تحليل التدفقات النقدية من خلال تحليل النسب المالية التي يتم أستخراجها فضلا عن النسب التقليدية للحكم على سيولة الوحدة وأستمراريتها (خنفر وآخرون: ٢٠٨) وسيتم شرح أشكال تحليل التدفقات النقدية :

١- تحليل قائمة التدفق النقدي .
٢- تحليل النسب المالية المستخرجة .

١- تحليل قائمة التدفق النقدي :-

يمثل هذا التحليل أهمية خاصة للمحلل المالي أذ يتمكن من خلاله الخروج بالكثير من الاستنتاجات عن الوضع المالي للوحدة الأقتصادية وسيولتها ومصادر التدفق النقدي فيها فضلا عن أوجه أستخدام هذه المصادر ويجري هذا التحليل من خلال أستخدام قوائم التدفق النقدي للوحدة الأقتصادية عبر سنين مختلفة أو من خلال أستخدام قوائم التدفق النقدي لوحدات أقتصادية مختلفة .وبشكل عام يتم هذا التحليل عن طريق التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي .

التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي :-

بموجب هذا التحليل يتم الفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة في القائمة ومن ثم دراسة سلوك كل بند من بنود هذه التدفقات الى نسبة مجموع التدفقات التي ينتمي اليها ولغرض القيام بهذا التحليل يمكن أستخدام قائمة واحدة أو أكثر للوحدة الأقتصادية الواحدة أو قوائم متعددة لوحدات أقتصادية مختلفة .

٢- نسب التدفقات النقدية :-

تعد نسب التدفقات النقدية أسلوبا مهما من أساليب تحليل التدفق النقدي وتقييم أداء الوحدات الأقتصادية المختلفة ، ولقد تأخر تطور وأستخدام هذه النسب بسبب تأخر أعتماد قائمة التدفقات النقدية كقائمة أساسية وألزام الوحدات بأصدار هذه القائمة الى جانب القوائم الأخرى وتكتسب هذه النسب أهميتها من أهمية قائمة التدفق النقدية نفسها من كونها توفر معلومات عن التدفق النقدي يمكن الأعتماد عليها في مجالات معرفة سيولة الوحدات وأستمرارية تلك الوحدات .وقد تعاظمت أهمية أستخدام هذه النسب بعد تنبؤها في كثير من الحالات بأفلاس بعض الوحدات الأقتصادية على الرغم من أن النسب التقليدية (نسبة التداول ، نسبة السيولة السريعة) كانت تبين بعدم وجود مشاكل مالية في تلك الوحدات وأفضل مثال على ذلك ما حدث في شركة (w.T.Grant) ونشرح فيما يأتي نسب التدفقات النقدية ومؤشرات الأنخفاض والأرتفاع فيها .

(خنفروآخرون : ٢١٤- ٢١٨)

١/٢ . نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى الألتزامات المتداولة :

وتسمى أيضا بنسبة كفاية التدفق التقدي وتأخذ هذه النسبة الصيغة الآتية :

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

الألتزامات المتداولة

تبين هذه النسبة قدرة الوحدات الأقتصادية على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية وسداد الألتزامات القصيرة الأجل أذ أن النسبة العالية تعبر عن السيولة الجيدة للوحدة وتقاس مؤشرات هذه النسبة بالمرات ، ويجب هنا الأخذ بنظر الأعتبار أن يتم الحكم على مؤشر النسبة هذه عن طريق مقارنتها بمعدل القطاع نفسه الذي تنتمي اليه هذه الوحدة .

٢/٢ . نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي لأجمالي الألتزامات :

وتأخذ الصيغة التالية :

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

أجمالي الألتزامات

تختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة كونها تشمل كل الألتزامات المستحقة على الوحدة (المتداولة والثابتة أي الألتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل) وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك مؤشر جيد على قدرة الوحدة على تغطية ألتزاماتها .

٣/٢ . نسبة المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي الى الألتزامات المتداولة :

تشمل هذه النسبة في بسطها المتبقي من صافي تدفقات النشاط التشغيلي بعد طرح توزيعات الأسهم النقدية أما المقام يتكون من الألتزامات المطلوب من الوحدة تسديدها خلال مدة مالية واحدة (١٢ شهر) وتأخذ الصيغة الآتية :

صافي تدفقات النشاط التشغيلي ـ توزيعات الأرباح النقدية

الألتزامات المتداولة

وتبين هذه النسبة قدرة الوحدة على سداد ديونها قصيرة الأجل من صافي تدفقات نشاط التشغيل بعد سداد التوزيعات النقدية للمساهمين وأن الحصول على عدد مرات عال يبين نجاح الوحدة في توفير النقدية اللازمة لسداد الديون .

٤/٢. نسبة التدفقات النقدية التشغيلية الى فوائد الديون :

ويعبر عنها بالصيغة الآتية :-

تدفقات النشاط التشغيلي + الفوائد المدفوعة + الضرائب المدفوعة

الفوائد المدفوعة

وتبين هذه النسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون وتعطي هذه النسبة مدلولات أفضل على قدرة المنشأة في تغطية الديون وتدل المؤشرات العالية لهذه النسبة على الأوضاع المالية الجيدة للوحدة الأقتصادية .

٥/٢. صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى النفقات الرأسمالية :

ويعبر هذه النسبة وفق الصيغة الآتية :

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

النفقات الرأسمالية

وتتضمن النفقات الرأسمالية كل ما ينفق على شراء الأصول الثابتة (الطويلة الأجل) الملموسة وغير الملموسة ، وتبين هذه النسبة قدرة الوحدة الأقتصادية على تسديد الديون المستحقة حتى بعد قيام

الوحدة بأنفاق نفقاتها الرأسمالية على الشراء أو تحديث الأصول الأنتاجية وكلما كانت هذه النسبة عالية كلما أطمئن أصحاب الديون على سداد ديونهم المستحقة في مواعيدها المحددة وأن حصول الوحدة على نسبة أكثر من واحد تدل أن لدى الوحدة الأموال والتدفقات النقدية اللازمة لمقابلة ألتزاماتها تجاه أستثماراتها المالية ولديها وفرة من الأموال لتغطية ديونها وألتزاماتها .

وتجدر الأشارة هنا الى أن مؤشرات هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر حسب طبيعة الأنشطة التي تمارس من قبل القطاع .

٦/٢. نسبة تدفقات النشاط التشغيلي الى توزيعات الأرباح النقدية :

تسمى أيضا هذه النسبة بنسبة القدرة على دفع توزيعات الأرباح وتأخذ هذه النسبة الصيغة الأتية :

$$\frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{توزيعات الأرباح}}$$

وتمكن هذه النسبة المساهمون والمستثمرون من معرفة قدرة الوحدة على تغطية توزيعات الأرباح وعندما تكون هذه النسبة عالية فأنها تعطي مؤشر جيد يطمئن هولاء المستثمرين والمساهمين على سياسة الوحدة في مجال توزيع الأرباح ومدى أستقرار هذه السياسة خلال الأعوام القادمة .

٧/٢. نسبة صافي التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى صافي الدخل:

وتسمى أيضا بمؤشر النقدية التشغيلية ويمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية :

$$\frac{\text{صافي التدفق النشاط التشغيلي}}{\text{صافي الربح}}$$

أن المؤشر العالي لهذه النسبة يشير الى الأداء الجيد للوحدة الأقتصادية وقدرة الأرباح المحققة على توليد التدفق النقدي التشغيلي .

٨/٢. نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى الأيرادات :

تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

الأيرادات

أن المؤشر العالي لهذه النسبة يبين كفاءة سياسة الأئتمان المتبعة من قبل الوحدة في تحصيل النقدية من زبائنها .

٩/٢. نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الأستثمارية والتمويلية :

وتأخذ هذه النسبة الصيغة الآتية :

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

أجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الأستثمار والتمويل

وتبين هذه النسبة مدى كفاية صافي التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية أنشطة الأستثمار والتمويل كشراء الأصول الثابتة وسداد الديون والقروض المستحقة الدفع فضلا عن سداد توزيعات الأرباح النقدية المستحقة على الوحدة للمساهمين وأية تدفقات خارجة أساسية في أنشطة التمويل والأستثمار وأن المؤشر العالي لهذه النسبة يعد دليلا جيدا على سيولة الوحدة وقدرتها على أستمرارية أنشطتها دون أية مشاكل .

٤-. الأطار العملي للبحث : دراسة حالة في كلية المأمون الجامعة الأهلية

أختص الأطار العملي للبحث بأعداد وتحليل قائمة التدفق النقدي للسنتين الماليتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في كلية المأمون الجامعة الأهلية .

٤-١. نبذة تأريخية عن كلية المأمون الجامعة الأهلية

تأسست الكلية بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل ذي العدد (٨١٤) لسنة ١٩٨٧ من خلال الموافقة على طلب نقابة المعلمين بتأسيس الكلية بأسم (كلية نقابة المعلمين الجامعة)وقد أقترن ذلك القرار بأعداد جيل مثقف واع مزود بفنون المعرفة والتقنية ليصبح خريجوها عناصر أساسية في عملية

النهوض بالمجتمع وتقدمه وتطوره وذلك من خلال المناهج الدراسية العلمية التخصصية التقليدية والمعاصرة ليسهروا في بناء الوطن في شتى مجالات الحياة التربوية والمهنية .ولقد تم تغير أسم الكلية الى كلية المأمون الجامعة بتأريخ ٢٦/ ٣ / ١٩٩٤ وتقع الكلية في شارع (١٤) رمضان في جانب الكرخ من مدينة بغداد ولقد تطورت الكلية وتوسعت إذ أصبحت تضم العديد من القاعات الدراسية والمختبرات والورش والمباني الأدارية وأهم أقسامها العلمية والأنسانية هي (الجغرافية والتأريخ ، أدارة الأعمال ، الأنكليزي ، الترجمة ، القانون ، علوم الحاسبات ، الهندسة ، التحليلات المرضية) أما أهم وحداتها الأدارية فهي (القانونية والأدارية ، التسجيل ، الحسابات ، قاعدة البيانات والمعلومات ، الأنترنت ، الأداء الجامعي ، المكتبة ، النشاط الرياضي ، العلمية) .

٤-٢. الأهداف العامة :

نصت المادة الأولى من قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة / ١٩٩٦ المعدل الى أن الجامعة أو الكلية الأهلية تهدف الى الأسهام في أحداث تطويرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية والتربوية والبحث العلمي بمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية مستنيرة بالتراث العربي الأسلامي ، ولقد نصت المادة الرابعة من نفس القانون على أن الكلية الأهلية تعتبر من المؤسسات ذات النفع العام ولقد جاء النظام الداخلي لكلية المأمون ليؤكد هذه الأهداف إذ نص على أن الكلية تعمل الى تحقيق الأهداف الآتية :

١-أحداث تطور كمي ونوعي في الحركة العلمية والتربوية والثقافية والبحث العلمي لمختلف نواحي المعرفة النظرية والتطبيقية مستنيرة بالتراث الأسلامي والتربية الوطنية والقومية .
٢-تخريج كوادر علمية مؤهلة تأهيلا نظريا وعلميا من خلال أقسامها العلمية والأنسانية لتسهم في أحتياجات خطط التنمية في البلد .

٤-٣. المركز القانوني :

تعد كلية المأمون الجامعة الأهلية من الوحدات الأقتصادية غير الهادفة للربح أسست وفق قانون خاص بالجامعات والكليات الأهلية ذات التمويل الذاتي تقوم بتقديم خدماتها التعليمية بمقابل وأن ما تحققه من أيرادات ليس بدافع الربح وأنما لتغطية تكاليف الخدمة التعليمية وأن أي زيادة في أيراداتها تستخدم في تحسين الخدمة التعليمية أو تحسين نطاقها (العزاوي ، ٢٠٠٦ : ص٥٢ـ ٥٦) .

٤-٤. التنظيم المالي :

تناولت المواد (٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) من قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة / ١٩٩٦ المعدل أيرادات الكليات الأهلية إذ نصت المادة (٢٦) من القانون المذكور على أن مالية الكلية تتكون من الآتي :

١-مساهمة الجهة المؤسسة.
٢-الأجور الدراسية.
٣-المنح والهبات والأعانات والوصايا والوقف .
٤-الأيرادات الناجمة عن نشاطاتها المختلفة (أيجار النادي ، الأكشاك ، أستمارات القبول ، التأيدات ، وثائق التخرج ...الخ) .
أما بخصوص مصاريف الكلية فهي المصاريف اللازمة لنشاط الكلية مثل رواتب المنتسبين ، أجور المحاضرين ، القرطاسية ، تجهيزات المختبرات ، الصيانة ...الخ .

وقد نصت المادة (٢٨ـ ١ / أولا) أنه يستوفى من الكلية رسما سنويا قدره (١ %) من أجمالي الأيراد السنوي للكلية تؤول الى صندوق التعليم العالي في مركز الوزارة .

كما نصت المادة (٢٨ ـ ١ / ثانيا) من أن صافي الوفر المالي السنوي للكلية يوزع على النحو الآتي

١-مالا يزيد على نسبة (١٠%) منه للجهة المؤسسة.
٢-مالا يقل عن نسبة (١٥%) لتشجيع البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر .
٣-يكون المتبقي من صافي الوفر المالي السنوي لتغطية نفقات توسيع وتطوير نشاط الكلية أو لأي مجال آخر من شأنه تحقيق أهدافها .
وأشارت المادة (٢٩) من القانون ذاته أن مدخولات الكلية معفاة من ضريبة الدخل كما نصت المادة (٣٠) من القانون نفسه أن أستيرادات الكلية من المواد والعدد والأجهزة وأجزائها وموادها ووسائل الأيضاح والكتب والمطبوعات المستوردة معفاة من الرسوم الكمركية وتطبق الكلية النظام المحاسبي الموحد في مسك المجموعة الدفترية والمستندية وأعداد البيانات المالية ، وتخضع حسابات الكليات الأهلية الى تدقيق ورقابة ديوان الرقابة المالية حسب ما نص عليه القانون نفسه ولابد من الأشارة هنا أن أحد الكشوفات الواجب أعداد في البيانات المالية والحسابات الختامية والكشوفات الملحقة التي تقدمها الكليات الأهلية الى ديوان الرقابة المالية هو قائمة التدفق النقدي للكلية .

٤-٥. أعداد قائمة التدفق النقدية :

الزم ديوان الرقابة المالية الكليات الأهلية ومنها كلية المأمون الجامعة الأهلية بأعداد وتقديم قائمة التدفقات النقدية مع الكشوفات المالية الملحقة بالحسابات الختامية للكلية منذ السنة المالية / ٢٠٠٥وقد واجه العاملون في حسابات الكلية منذ ذلك التأريخ وحتى الآن صعوبة في أعداد هذا الكشف أذ يتم أستخدام النظام المحاسبي الموحد في أعداد حسابات الكلية وفقا لما نص عليه قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة / ١٩٩٦ المعدل ولم يقوم ديوان الرقابة المالية أو جهاز الأشراف والتقويم العلمي / قسم التعليم الأهلي بتعميم نموذج لأعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لتبويبات دليل النظام المحاسبي الموحد إذ يتولى العاملون

في هيئة ديوان الرقابة المالية المكلفة بتدقيق حسابات الكلية بأعداد هذه القائمة سنويا ، أضافة لذلك لايقوم العاملون في حسابات الكلية بتحليل قائمة التدفق النقدية ودراسة نتائج التحليل وتقديمها الى مجلس الكلية المسؤول عن أدارة الكلية .

٤-٦. تحليل قائمة التدفق النقدي :

سيقوم الباحثان بتحليل قائمة التدفقات النقدية للكلية بواسطة التحليل العمودي والتحليل بواسطة النسب للسنتين الماليتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ المصادق عليها من قبل ديوان الرقابة المالية ومناقشة أهم النتائج الناجمة :

٤-٦-١. التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدية :

السنة المالية / ٢٠٠٧ :

عند أجراء التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي للسنة المالية / ٢٠٠٧ للكلية (ملحق رقم ٤) يمكن الخروج بالنتائج الآتية :-

أ-يبلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للكلية (٣٥٦٩٩١٢٩٨٩) دينار وقد تم الحصول عليها من مصدرين الأول من النشاط التشغيلي وهو المصدر الرئيس والمتمثل بالأجور الدراسية المستلمة من الطلبة وبقية الأيرادات المتنوعة الأخرى الناجمة عن خدمات تزويد وثائق تخرج الطلبة وتأييدات الطلبة وبدلات أيجار النادي وأكشاك القرطاسية وبلغت نسبة مساهمة هذا المصدر من أجمالي التدفقات النقدية الداخلة (٩٩،٩ %) ، أما المصدر الثاني فقد كان من النشاط الأستثماري عن بيع مستلزمات سلعية إذ بلغت نسبة مساهمة هذا المصدر (٠،١ %) من أجمالي التدفقات النقدية الداخلة .

ب_كان أوجه أستخدام هذه التدفقات على النحو الآتي : تم صرف ما مقداره (١٩٣٧٧٧٧٣٤١) أذ تم أستخدام ما نسبته ٩٨% على الأنشطة التشغيلية المتمثلة بالمصاريف الجارية للكلية من رواتب المنتسبين وأجور المحاضرات والمستلزمات السلعية والمستلزمات الخدمية...الخ وتم صرف ما مقداره (٣٨٨٠٠٢٥٠) دينار أي ما نسبته ٢% على أنشطة الأستثمار المتمثلة بشراء الآلات والمعدات والأثاث والأجهزة .

ج-بلغت زيادة الأيرادات النقدية على المصروفات النقدية ما مقداره (١٥٩٣٣٣٥٣٩٨) دينار .

ومن نتائج التحليل العمودي هذا يمكن أستخلاص الآتي :

د-أعتماد الكلية بشكل أساسي على النشاط التشغيلي المتمثلة بتقديم الخدمة التعليمية في توليد تدفقاتها النقدية وهو مؤشر طبيعي كون الكلية وحدة أقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي المتمثل بالأجور الدراسية المستلمة من الطلبة .

هـ-أنفقت الكلية ما نسبته ٥٥،٣ % من التدفقات النقدية الداخلة على أوجه الأستخدامات في الكلية تمثل ٩٨% منها على النفقات التشغيلية و ٢% على النفقات الأستثمارية .

ح-حققت الكلية زيادة بالأيرادات النقدية على المصروفات النقدية (وفر) ما نسبته ٤٤،٦ % .
ذ-لم تستثمر الكلية نسبة كبيرة من التدفقات النقدية الداخلة في الصرف على النشاط التشغيلي والأستثماري وكان بأمكان الكلية أستثمار هذه التدفقات على تحسين رواتب العاملين في الكلية والتوسع في الأنفاق الأستثماري من خلال بناء المزيد من القاعات الدراسية والمختبرات العلمية وتجهيزها بالأجهزة والمعدات اللازمة .

السنة المالية / ٢٠٠٨ :

عند أجراء التحليل العمودي لقائمة التدفق النقدي للسنة المالية / ٢٠٠٨ للكلية (ملحق رقم ٥) يمكن الخروج بالنتائج الآتية :

أ- يبلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للكلية ما مقداره (٦٩٠٤٤١١٤٦٩) دينارقد تم الحصول على هذه التدفقات من مصدرين الأول من النشاط التشغيلي المتمثلة بأيرادات الأجور الدراسية المستلمة من الطلبة وبقية الأيرادات الأخرى المتمثلة بالمبالغ المحصلة عن تزويد الطلبة بوثائق التخرج وتأييدات الطلبة وكذلك بدلات أيجار النادي والأكشاك وفوائد الحسابات المصرفية وغيرها من الأيرادات الأخرى وقد بلغت ما مقداره (٦٨٩٠٧٤٣٧٨٦) دينار وتشكل ما نسبته (٩٩،٨%) من أجمالي التدفقات النقدية الداخلة أما المصدر الثاني فقد كان من النشاط الأستثماري وبلغت ما مقداره (١٣٦٦٧٦٨٣) دينار وتشكل ما نسبته (٠،٢ %) من أجمالي التدفقات النقدية الداخلة .

ب- كان أوجه أستخدام النفقات النقدية الداخلة على النحو الآتي : النقد المدفوع على النشاط التشغيلي المتمثله بالرواتب والأجور والمستلزمات السلعية والخدمية وغيرها ما مقداره (٣١٥٦٧١٤٣٩٤) وتشكل ما نسبته ٨٣،٩ % من أجمالي النقد المدفوع أما النقد المدفوع على النشاط الأستثماري المتمثلة بشراء قطعة أرض مساحتها خمسة دوانم و وبناء غرف أدارية ومرافق خدمية للطلبة فبلغ ما مقداره (٦٠٣٥٤٨٧٧٠) دينار وتشكل ما نسبته ١٦،١ % من أجمالي النقد المدفوع وقد بلغ أجمالي النقد المدفوع على النشاط التشغيلي والنشاط الأستثماري ما مقداره (٣٧٦٠٢٦٣١٦٤) .

ت- بلغت زيادة الأيرادات النقدية على المصروفات النقدية ما مقداره (٣١٤٤١٤٨٣٠٥) دينار .

ومن نتائج التحليل العمودي هذا يمكن أستخلاص الآتي :

أ- زيادة تدفقات النشاط التشغيلي للعام / ٢٠٠٨ عن العام / ٢٠٠٧ بمقدار (٣٣٣٤٧١٧٨٧٧) دينار أي ما نسبته ٤٨% وهذه الزيادة ناجمة عن زيادة الأجور الدراسية في الأقسام العلمية للعام / ٢٠٠٨ وكذلك زيادة عدد الطلبة المقبولين في الكلية للعام الدراسي ٢٠٠٧ـ ٢٠٠٨ و ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ .

ب- أنفقت الكلية ما نسبته ٤ ، ٥٤ % من التدفقات النقدية الداخلة على الأستخدامات في الكلية تمثل ٨٣،٩ % من على النفقات التشغيلية و ١٦،١ % من على النفقات الأستثمارية .

ت- بلغت زيادة الأيرادات النقدية على المصروفات النقدية مبلغا قدره ٣١٤٤١٤٨٣٠٥ دينار أي مانسبته ٤٥،٥ % .

ث- أستمرت أدارة الكلية خلال العام / ٢٠٠٨ على نفس السياسة نفسها المالية في العام / ٢٠٠٧ بعدم أستثمار نسبة كبيرة من التدفقات النقدية الداخلة على الأنفاق التشغيلي والأستثماري في الكلية على الرغم من زيادة الأنفاق الأستثماري للكلية للعام / ٢٠٠٨ عنه في العام / ٢٠٠٧ وكان بأمكان الكلية أستخدام الزيادة الكبيرة في الأيرادات النقدية على المصاريف النقدية على الأنفاق التشغيلي والأستثماري كتحسين رواتب وأجور العاملين منتسبي الكلية وأنشاء المزيد من القاعات الدراسية والمختبرات والورش العلمية وتجهيزها بالأجهزة والمعدات .

٤-٦-٢. التحليل بواسطة النسب :

أدناه تحليل قائمة التدفق النقدي للسنتين الماليتين ٢٠٠٧و٢٠٠٨ :

$$\text{أ- نسبة كفاية التدفق النقدي} = \frac{\text{صافي تدفقات النشاط التشغيلي}}{\text{الألتزامات المتداولة}}$$

يبين الجدول رقم (١) صافي تدفقات النشاط التشغيلي والألتزامات المتداولة ونسبة كفاية التدفق النقدي وكما موضح أدناه :

السنة	صافي تدفقات النشاط التشغيلي	الألتزامات المتداولة	نسبة كفاية التدفق النقدي
٢٠٠٧	١٦٣١٩١٦٢٥١	٢٩٠٥٣٧٩٦٢٧	٠،٥٦
٢٠٠٨	٣٧٣٤٠٢٩٣٩٢	٣٥١٤٢١٨٧٣٧	١،٠٦

جدول رقم (١)

من الجدول رقم (١) يلاحظ أرتفاع نسبة كفاية التدفق النقدي للعام / ٢٠٠٨ عن العام / ٢٠٠٧ بسبب زيادة تدفق النشاط التشغيلي للعام / ٢٠٠٨ عن العام / ٢٠٠٧ وذلك لزيادة أعداد الطلبة المقبولين في الكلية للعام الدراسي٢٠٠٧- ٢٠٠٨ ورفع الأجور الدراسية لهذا العام الدراسي عن العام الدراسي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ وتبين هذه النسبة قدرة الكلية على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية وسداد ألتزاماتها قصيرة الأجل المتمثلة

بالدائنين إذ حققت نسبة متوسطة للعام /٢٠٠٧ لكنها حققت نسبة جيدة للعام /٢٠٠٨ وهي تعبر عن سيولة نقدية متوسطة للعام /٢٠٠٧ أرتفعت الى سيولة نقدية جيدة للعام / ٢٠٠٨ وتجدر الأشارة هنا الى أنه عند تحليل حساب الدائنون تبين أن هذا الحساب يمثل أيرادات الأجور الدراسية المستلمة مقدما إذ تقوم الكلية بأثبات ثلثي الأجور الدراسية المستلمة من الطلبة في الأشهر تشرين الأول وتشرين الثاني وكانون الأول من السنة المالية / ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على حساب الدائنون (أيراد مستلم مقدما) وهو أجراء حسابي تقوم به الكليات الأهلية بناءا على تعليمات الرقابة المالية نظرا لتداخل السنة المالية التي تبدأ في ١/١ وتنتهي في ١٢/٣١ من كل سنة مع السنة الدراسية التي تبدأ في ٩/١ من كل سنة وتوزع نشاط تقديم الخدمة التعليمية خلال سنتين ماليتين متتاليتين عملا بمبدأ تحقق الأيرادات ومقابلة المصروفات بالأيرادات .

ب- نسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى أجمالي الألتزامات =

صافي تدفقات النشاط التشغيلي

أجمالي الألتزامات

يبين الجدول رقم (٢) صافي تدفقات النشاط التشغيلي وأجمالي الألتزامات ونسبة التدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى أجمالي الألتزامات وكما موضح أدناه :

جدول رقم (٢)

السنة	صافي تدفقات النشاط التشغيلي	أجمالي الألتزامات	النسبة
٢٠٠٧	١٦٣١٩١٦٢٥١	٤٨٤٢٦٥١٤٣	٠،٣٣
٢٠٠٨	٣٧٣٤٠٢٩٣٩٢	٨١٢٣١٥٨٤١٩	٠،٤٥

من الجدول رقم (٢) يلاحظ أرتفاع النسبة للعام / ٢٠٠٨ عن العام / ٢٠٠٧ وهذه النسبة تعطي مؤشر أن كل ٠،٣٣ من صافي التدفقات النقدية للنشاط التشغيلي يغطي دينار واحد من مجموع الألتزامات وهي نسبة غير جيدة وبقي الحال على حاله للعام / ٢٠٠٨وتجدر الأشارة هنا أن أجمالي الألتزامات تشمل الألتزامات قصيرة الأجل المتمثلة بالدائنين والألتزامات طويلة الأجل المتمثلة بالأحتياطيات والأحتياطيات الظاهرة في ميزانية الكلية هي التي نص عليها قانون الجامعات والكليات الأهلية التي من شأنها دعم المركز المالي للكلية

المخصصة لأغراض لبحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر وكذلك التي تخصص لأغراض توسيع ونشاط الكلية .

ج- نسبة المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي الى الألتزامات المتداولة =

صافي تدفقات النشاط التشغيلي ـــ توزيعات الأرباح النقدية

الألتزامات المتداولة

يبين الجدول رقم (٣) صافي تدفقات النشاط التشغيلي وتوزيعات الأرباح والألتزامات المتداولة ونسبة المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي الى الألتزامات المتداولة وكما موضح أدناه :

جدول رقم (٣)

السنة	صافي تدفقات النشاط التشغيلي	توزيعات الأرباح النقدية	الألتزامات المتداولة	النسبة
٢٠٠٧	١٦٣١٩١٦٢٥١	١٣٨٣٨٢٦٥٣	٢٩٠٥٣٧٩٦٢٧	٠،٥١
٢٠٠٨	٣٧٣٤٠٢٩٣٩٢	٢٧٨٣٩٠٦٢٢	٣٥١٤٢١٨٧٣٧	٠،٩٨

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن ما يتبقى من تدفقات النشاط التشغيلي بعد أن يتم سداد (حصة الجهة المؤسسة / نقابة المعلمين / المركز العام) لتغطية الألتزامات المتداولة هو ٠،٥١ دينار لكل دينار واحد ألتزامات متداولة للعام / ٢٠٠٧ وقد أرتفعت النسبة الى ٠،٩٨ دينار وهي نسبة أكثر تحفظا من نسبة كفاية التدفق النقدي للحكم على سيولة الكلية . *توزيعات الأرباح تمثل حصة الجهة المؤسسة من الوفر المتحقق للكلية عن كل سنة مالية إذ تخصص نسبة لا تزيد عن ١٠% من وفر الكليات الأهلية المتحقق في السنة المالية الى الجهة المؤسسة لتلك الكليات حسب مانصت عليه الفقرة (١/ ثانيا / المادة ٢٨) من قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة / ١٩٩٦ المعدل .

د- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى الأيرادات =

صافي تدفقات النشاط التشغي

أيرادات النشاط الجاري

يبين الجدول رقم (٤) صافي تدفقات النشاط التشغيلي وأيرادات النشاط الجاري و نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى الأيرادات وكما موضح أدناه :

السنة	صافي تدفقات النشاط التشغيلي	أيرادات النشاط الجاري	النسبة
٢٠٠٧	١٦٣١٩١٦٢٥١	٢٥٦٩٦٩٣٥٩٢	٠،٦٣
٢٠٠٨	٣٧٣٤٠٢٩٣٩٢	٥٦١٣٤٠٠٥٥٢	٠،٦٦

جدول رقم (٤)

من الجدول رقم (٤) يتبين أن النسبة المتحققة عام / ٢٠٠٧ هي نسبة متوسطة تبين أن هناك ضعفا في سياسة (الأئتمان) تحصيل الأجور الدراسية من طلبة الكلية وقد أرتفعت هذه النسبة قليلا عام / ٢٠٠٨ عن العام /٢٠٠٧ إذ أستمر الضعف في تحصيل الأجور الدراسية من الطلبة .

هـ- نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الأستثمارية والتمويل =

صافي التدفقات النقدية التشغيلية

-

أجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الأستثمار والتمويل

ويبين الجدول رقم (٥) صافي التدفقات النقدية التشغيلية وأجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الأستثمار والتمويل والنسبة وكما موضح في الجدول أدناه : جدول رقم (٥)

السنة	صافي التدفقات النقدية التشغيلية	أجمالي التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الأستثمار والتمويل	النسبة

٢٠٠٧	١٦٣١٩١٦٢٥١	٣٨٨٠٠٢٥٠	٤٢،٠٥
٢٠٠٨	٣٧٣٤٠٢٩٣٩٢	٦٠٣٥٤٨٧٧٠	٦،١٨

من الجدول رقم (٥) يتبين أن تدفقات النشاط التشغيلي وفرت ٤٢،٠٥ دينار لكل دينار واحد من التدفقات النقدية الخارجة لأنشطة الأستثمار والتمويل للعام / ٢٠٠٧ وهي نسبة عالية تشير الى السيولة العالية لتغطية الأنفاق الأستثماري الأ أنها لم تستثمر من قبل الكلية ، وقد أنخفضت هذه النسبة للعام / ٢٠٠٨ الى نسبة ٦،١٨ دينار على الرغم من أنها نسبة جيدة كان بالأمكان أستثمارها في تغطية الأنفاق الأستثماري .

و- نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الى صافي الربح =

صافي التدفق النقدي التشغيلي

صافي الربح

ويبين الجدول رقم (٦) صافي التدفق النقدي التشغيلي وصافي الربح ونسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل الى صافي الربح وكما موضح أدناه :

السنة	صافي التدفق النقدي التشغيلي	صافي الربح(الوفر)	النسبة
٢٠٠٧	١٦٣١٩١٦٢٥١	٧٩٦٥٧١٤٦٥	٢،٠٤
٢٠٠٨	٣٧٣٤٠٢٩٣٩٢	٢٨٠٠١٥٧٣٧٦	١،٣٣

جدول رقم (٦)

من الجدول رقم (٦) تبين نتائج النسب للسنتين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ أن الكلية حققت نسب جيدة وهذا يشير الى الأداء الجيد للكلية وقدرة الوفر المتحقق للسنتين الماليتين ٢٠٠٧و٢٠٠٨ على توليد التدفق النقدي التشغيلي لتلك السنتين

٥- الأستنتاجات والتوصيات :

٥-١. الأستنتاجات :-

من خلال ما جاء بالبحث في الأطار النظري ومن خلال أجراء التطبيق العملي يمكن أن نوجز أهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحثان :

٥-١-١. الأستنتاجات وفق مؤشرات التحليل العمودي :

١-أعتماد الكلية (الممولة ذاتيا) بشكل أساسي على الأيرادات المتأتية من نشاطها التشغيلي الذي يعد نشاطها الأساسي المتمثل بأيرادات الأجور الدراسية المستلمة من الطلبة الدارسين في الكلية مقابل خدماتها التعليمية المقدمة لهولاء الطلبة أذ بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للسنة المالية / ٢٠٠٧ مبلغا قدره (٣٥٦٩٩١٢٩٨٩) دينار وقد بلغت نسبة مساهمة النشاط التشغيلي في هذا التدفق (٩٩،٩ %) أما نسبة مساهمة النشاط الأستثماري في هذا التدفق فقد بلغت (٠،١ %) ، وقد بلغ مجموع التدفقات النقدية الداخلة للسنة المالية / ٢٠٠٨ مبلغا قدره (٦٩٠٤٤١١٤٦٩) دينارووقد بلغت نسبة مساهمة النشاط التشغيلي في هذا التدفق (٩٩،٨ %) أما نسبة مساهمة النشاط الأستثماري في هذا التدفق فقد بلغت (٠،٢ %) وهذه المؤشرات الكمية تعكس التزام هذه الكلية الأهلية بالهدف الأساسي من تأسيسها من خلال ممارسة نشاطها الرئيسي المتمثل بتقديم الخدمة التعليمية بأفضل مايمكن ووفقا لموصفات الجودة في قطاع التعليم الجامعي وممارستها للنشاط الأستثماري يكون محدودا جدا وأن تحقيقها للأرباح لايعد من أهدافها الأساسية .

٢-زيادة التدفقات النقدية الداخلة للنشاط التشغيلي للسنة المالية / ٢٠٠٨ عن السنة المالية / ٢٠٠٧ بمقدار (٣٣٣٤٧١٧٨٧٧) أذ بلغت نسبة الزيادة (٤٨%) وهذه الزيادة ناجمة رفع الأجور الدراسية للعام الدراسي ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ عن العام الدراسي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧ وزيادة عدد الطلبة المقبولين في الكلية نتيجة فتح أقسام هندسية وعلمية (تحليلات مرضية) جديدة في ذلك العام الدراسي وتبين هذه المؤشرات الكمية على أن الكلية سائرة في مشاريع التوسع من خلال فتح الأقسام الجديدة تلك كما تبين هذه المؤشرات على عدم أستقرار وثبات الأجور الدراسية في الكلية من عام دراسي لآخر أذ أرتفعت الأجور الدراسية للعام الدراسي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ عن العام الدراسي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ .

٣-أنفقت الكلية خلال السنة المالية / ٢٠٠٧ ما مقداره (١٩٧٦٥٧٧٥٩١) دينار من أجمالي التدفقات النقدية الداخلة لنفس السنة المالية البالغة (٣٥٦٩٩١٢٩٨٩) دينار وقد بلغت نسبة المنفق الى أجمالي التدفقات النقدية الداخلة (٥٥،٣ %) وكانت أوجه الأنفاق ما نسبته ٩٨% على الأنشطة التشغيلية المتمثلة برواتب وأجور العاملين في الكلية وأجور المحاضرين ومصاريف المستلزمات السلعية والخدمية ، في حين بلغت نسبة المنفق على النشاط الأستثماري (٢%) المتمثل بشراء الأثاث والأجهزة والمعدات ، وقد حققت الكلية زيادة في الأيرادات النقدية على المصروفات النقدية خلال هذا السنة المالية بلغت نسبتها (٤٤،٦ %) ، أما خلال السنة المالية / ٢٠٠٨ فقد أنفقت الكلية ما مقداره (٣٧٦٠٢٦٣١٦٤) دينار من أجمالي التدفقات النقدية الداخلة لنفس العام البالغة (٦٩٠٤٤١١٤٦٩) دينار وقد بلغت نسبة ما أنفقته الكلية الى أجمالي التدفقات النقدية الداخلة (٥٤،٤ %) وكانت أوجه الأنفاق ما نسبته (٨٣،٩ %) على

الأنشطة التشغيلية في حين كانت نسبة المنفق على الأنشطة الأستثمارية (١٦،١ %) وقد حققت الكلية زيادة في الأيرادات النقدية على المصروفات النقدية لهذه السنة المالية ما نسبته (٤٥،٥ %) ، وتبين هذه النتائج أن أجمالي أنفاق الكلية يوجه بشكل رئيسي نحو الأنشطة التشغيلية للكلية إذ تراوحت نسبة المنفق للسنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ما بين (٨٩% – ٩٨%) في حين يلاحظ قلة المنفق على الأنشطة الأستثمارية للكلية أذ تراوحت نسبة المنفق للسنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ما بين (٢% – ١٦%) ولم تستثمر الكلية أجمالي التدفقات النقدية الداخلة للسنتين الماليتين مما أدى الى زيادة الأيرادات النقدية على المصروفات النقدية بلغت نسبها (٤٤،٦%) و(٤٥،٤%) للسنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ على التوالي ويستدل من الزيادة في الأيرادات النقدية على المصروفات النقدية أنه ليس هناك توزيعات للوفر (الأرباح) أذ أن قانون الجامعات والكليات الأهلية لم ينص على ذلك وأنما نص على أن الوفر (الفائض) يخصص لأغراض البحث والتأليف والنشر والتوسع والتطوير إذ تبوب توزيعات الفائض المتحقق وفق النسب المنصوص عليها في ذلك القانون على حساب الأحتياطيات (المتنوعة والرأسمالية) دعما للمركز المالي في الكلية .

٥-١-٢. الأستنتاجات وفق مؤشرات تحليل النسب :

١-بلغت نسبة كفاية التدفق النقدي للسنة المالية / ٢٠٠٧ (٠،٥٦ %) مرة وقد أرتفعت هذه النسبة خلال السنة المالية / ٢٠٠٨ الى (١،٠٦ %) مرة وعند دراسة السبب في أنخفاض هذه النسبة للسنة المالية / ٢٠٠٧ وأرتفاعها للسنة المالية / ٢٠٠٨ من خلال دراسة القوائم المالية للسنة / ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ ومقابلة المسؤول المالي في الكلية لبحث أسباب هذا الأنخفاض تبين أن سبب أنخفاض النسبة للسنة / ٢٠٠٧ ناجم عن زيادة الأنفاق النقدي الأستثماري للكلية في تلك السنة على مشروع بناء قاعات دراسية للأقسام الهندسية المفتوحة حديثا في الكلية وتجهيز تلك القاعات الدراسية بالأجهزة والمعدات فضلا عن تجهيز المختبرات والورش الهندسية باللوازم المختبرية وقد بلغ مجموع ما أنفق على هذه المشاريع مبلغا يقدر بـ (٣٠٠) مليون دينارو‌قد تم تمويل هذا المشروع من السيولة النقدية المتوفرة من أيرادات الأجور الدراسية المستلمة مقدما من طلبة الكلية ومن خلال دراسة قائمة التدفق النقدية للكلية للسنة المالية / ٢٠٠٧ نرى أنها خلت من تدفقات نقدية خارجة بهذا المبلغ وعند أجراء دراسة وتحليل هذه القائمة تبين أنها لم تعد بالشكل الصحيح من قبل العاملين في حسابات الكلية إذ تم أضافة مصروف الأندثارالسنوي لموجودات الكلية ضمن المصروفات النقدية الجارية الظاهرة في المدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية ولم يجري أستبعاده على أنه مصروف غير نقدي إذ يصل مبلغ الأندثار السنوي بحدود (٣٠٠) مليون في حين لم يتم أظهار المبلغ المدفوع على المشاريع الأستثمارية ضمن المدفوعات النقدية في الأنشطة الأستثمارية ولقد تمت المصادقة على البيانات المالية للكلية لتك السنة المالية على الرغم من عدم صحة أعداد قائمة التدفق النقدي لتلك السنة مما يدل على ان هناك صعوبات يواجهها العاملون في الوحدات الحسابية والأجهزة الرقابية في أعداد هذه القائمة ، ونرى أن نسبة كفاية التدفق النقدي أرتفعت خلال السنة المالية / ٢٠٠٨ الى (١،٠٦ %) مرة وهي نسبة جيدة تدل على قدرة الكلية في توليد التدفقات النقدية اللازمة لمقابلة الألتزامات قصيرة الأجل المتمثلة بحساب الدائنون الظاهر في الميزانية العامة للكلية .

٢-أظهرت النسبة المنخفضة للتدفقات النقدية من النشاط التشغيلي الى أجمالي الألتزامات للسنتين الماليتين / ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ التي تراوحت بين (٠،٣٣ % - ٠،٤٥ %) أن هناك ضعفا في قدرة الكلية على مواجهة وتغطية أجمالي التزاماتها المتمثلة بالمطلوبات قصيرة الأجل والتي تتمثل برصيد حساب الدائنون في حسابات الكلية ومصادر التمويل طويل الأجل والتي تتمثل برصيد حساب الأحتياطيات في حسابات الكلية التي سبق وان بينا أنها تمثل الحصص المستقطعة من الفائض الذي يتحقق في الكلية لدعم المركز المالي للكلية في تغطية التزامات الكلية الخاصة بالبحث والنشر والتأليف وأيضا لتغطية التزامات مشاريع التوسع والتطوير في الكلية .

٣-بينت نسبة المتبقي من تدفقات النشاط التشغيلي الى الألتزامات المتداولة للسنتين الماليتين / ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ الي تراوحت بين (٠،٥١ % - ٠،٩٨ %) أن هناك ضعفا في السيولة النقدية لتغطية ألتزاماتها قصيرة الأمد .

١-بينت نسبة صافي تدفق النشاط التشغيلي الى الأيرادات للسنتين / ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ التي تراوحت بين (٠،٦٣ % - ٠، ٦٦%) أن هناك ضعفا في سياسة (الأئتمان) تحصيل الأجور الدراسية من طلبة الكلية .

٢-تتمتع الكلية بسيولة نقدية جيدة لتغطية أنشطتها الأستثمارية من خلال شراء الأصول الثابتة والأجهزة والمعدات والقيام بمشاريع التوسع والتطوير وهذا مابينته نسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الأستثمارية والتمويل أذا تراوحت النسبة للسنتين الماليتين / ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ما بين (٦،١٨% - ٤٢،٥ %) آخذين بنظر الأعتبار تأثير خطأ أعداد قائمة التدفق النقدية للسنة / ٢٠٠٧ على النسبة المتحققة أذ بلغت (٤٢،٥%) في حين لو أعدت قائمة التدفق النقدية بالشكل الصحيح لبلغت النسبة (٤%) .

٣-تبين النسبة الجيدة لنسبة صافي التدفق النقدي التشغيلي الى صافي الربح للسنتين الماليتين / ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ والتي تراوحت مابين (٢،٠٤ % - ١،٣٣ %) الى قدرة الفائض المتحقق للكلية على توليد التدفق النقدي التشغيلي .

٥-١-٣. أستنتاجات أخرى :-

١- قلة خبرة العاملين في حسابات الكلية الأهلية وأجهزة الرقابة المالية المسؤولة على رقابة هذه الكليات في أعداد قائمة التدفقات النقدية وفقا لتبويبات النظام المحاسبي الموحد وقد ظهر هذا جليا في عدم دقة أعداد قائمة التدفقات النقدية للكلية للسنة المالية م ٢٠٠٧ فيما يخص التدفق النقدي الخارج عن النشاط التشغيلي والنشاط الأستثماري .

٢- لاتقوم الكلية الأهلية الممولة ذاتيا بعملية التحليل لقائمة التدفقات النقدية المعدة في الكلية على الرغم من اهمية هذا التحليل لما يوفره من مؤشرات كمية يمكن أستخدامها لتقييم سياسات الكلية في مجالات الأستثمار والتمويل وعمليات التوسع والتطوير المستقبلي للكلية وايضا لقياس مدى كفاءة الكلية في توظيف مواردها المالية على الأنشطة التي من شأنها تحقيق الأهداف المنشودة .

٣- لايوجد تعميم لنموذج قائمة التدفقات النقدية المعدة على أساس تبويبات النظام المحاسبي الموحد من قبل أجهزة الأشراف في وزارة التعليم العالي وأجهزة الرقابة المالية المسؤولة على رقابة وتدقيق

تلك الكليات على الرغم من ألزام الكليات الأهلية بأعداد قائمة التدفقات النقدية وتقديمها مع البيانات المالية الى ديوان الرقابة المالية منذ عام / ٢٠٠٥ .

٥-٢. التوصيات :-

من خلال ما تقدم من دراسة وتحليل يوصي الباحثان بما يأتي :

١- قيام أجهزة الأشراف والرقابة المالية في وزارة التعليم العالي وديوان الرقابة المالية المسؤولة على الأشراف والرقابة المالية على الكليات الأهلية الممولة ذاتيا بتعميم نموذج لقائمة التدفقات النقدية معدا على أساس تبويبات النظام المحاسبي الموحد المعتمد في أعداد حسابات الكليات الأهلية وفقا للنموذج المعد في الملحق رقم (١) لغرض العمل بهذا النموذج من قبل الوحدات الحسابية في تلك الكليات أذ يواجه العاملون في تلك الوحدات الحسابية صعوبة في اعداد قائمة التدفقات النقدية بشكلها الصحيح والدقيق .

٢- أقامة الدورات التدريبية للأدارات العليا والعاملين في الوحدات الحسابية في الكليات الأهلية لبيان طريقة أعداد قائمة التدفقات وفقا لتبويبات النظام المحاسبي الموحد بالشكل الصحيح والدقيق وأيضا بيان أهمية تحليل قائمة التدفقات النقدية في الكليات الأهلية الممولة ذاتيا لما توفره عملية التحليل من مؤشرات عن السيولة النقدية لتلك الكليات ومصادر التدفق النقدي من أنشطتها وكيفية المحافظة على أستمرارية هذه التدفقات النقدية وأوجه أستخدام تلك التدفقات النقدية وبما يحقق الأهداف المنشودة من تلك الكليات .

٣- أستثمار السيولة النقدية المتوفرة في الكلية من خلال زيادة الأنفاق على أنشطة الكلية التشغيلة والأستثمارية عن طريق تحسين رواتب العاملين في الكلية وزيادة أجور المحاضرات للمحاضرين والتوسع في بناء القاعات الدراسية وأنشاء المختبرات العلمية والورش الهندسية وتجهيزها بالأجهزة والمعدات .

٤- مراعاة عدم التجاوز على السيولة النقدية الخاصة بحصص الأحتياطيات المخصصة لتغطية ألتزامات البحث والنشر والتأليف والتوسع والتطوير أذا تعاني الكلية ضعفا في هذا المجال وكما ظهر ذلك جليا في نسبة صافي تدفق النشاط التشغيلي الى أجمالي التزامات الكلية والمحافظة على السيولة النقدية اللازمة لتغطية تلك الألتزامات المالية .

٥- العمل على تطوير سياسة الكلية في مجال تحصيل الأجور الدراسية من طلبتها من خلال التقيد بنصوص النظام الداخلي للكلية الذي نص على أستحصال كافة الأجور الدراسية من الطلبة خلال الشهر الأول من الفصل الدراسي الأول .

المصادر:

أولا / الكتب :

- الخلايلة ، محمود عبد الحليم ، التحليل المالي بأستخدام البيانات المحاسبية ، العراق : دار المكتبة الوطنية ١٩٩٥ .
- خنفر ، مؤيد راضي و المطارنة ، غسان فلاح ، تحليل القوائم المالية ، الأردن : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ٢٠٠٩.
- الدوري ، مؤيد عبد الرحمن وأسماعيل أسماعيل ، التحليل المالي بأستخدام الحاسوب ، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٦ .
- محمد مطر ، الأتجاهات الحديثة في التحليل المالي والأئتماني ، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٦ .
- المبروك ، محمد أبو زيد ،التحليل المالي (شركات وأسواق مالية) ، المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر ٢٠٠٩ .
- منير شاكر محمود وآخرون ، الأردن : دار وائل للنشر والتوزيع ٢٠٠٨ .

ثانيا / البحوث غير المنشورة :

١- العزاوي ، علي غالب عباس ، تقويم أداء الوحدات الأقتصادية في قطاع التعليم الجامعي الأهلي ، بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين – بغداد ، كأحد متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية ، ٢٠٠٦ .

ثالثا / القوانين والأنظمة والتعليمات :

١- ديوان الرقابة المالية / مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق / القاعدة المحاسبية رقم (٧) .

٢- النظام الداخلي لكلية المأمون الجامعة الأهلية .

٣- قانون الجامعات والكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة / ١٩٩٦ المعدل .

ملحق رقم (١)

قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة المعدة وفق تبويبات

الدليل المحاسبي للنظام المحاسبي الموحد

رقم الدليل المحاسبي	البيـــــــــان			
	النقد المستلم من :-			
٤١ ـ ٤٤	أيرادات النشاط الجاري	**		
٤٨	أيرادات تحويلية (عدا / ٤٨٢)	**		
٤٩	أيرادات أخرى (عدا ٤٩٣)	**		
	مدينو النشاط الجاري	**		
	الأتفاقيات لغرض التعامل التجاري	**		
	بيع السندات التجارية	**		
	شركات التأمين	**		
	ينزل النقد المدفوع عن :-	ـــ	***	
	الأستخدامات			
	الفوائد وأيجارات الأراضي			
	المصروفات التحويلية (عدا / ٣٨٢)			
٣١ ـ ٣٥	مصروفات سنوات سابقة	**		
٣٦	دائنو النشاط الجاري	**		
٣٨	التدفق النقدي قبل الفقرات غير العادية	**		
٣٩١	المقبوضات النقدية من الفقرات غير العادية	**		

	المدفوعات النقدية من الفقرات غير العادية	**		
	(بضمنها حساب ٣٩٢)	—	***	
	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		—	
			***	
	<u>التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية</u>	**		
		**		
	النقد المستلم من :-	—	***	
	فوائد وأيجارات الأراضي		—	***
	بيع الموجودات الثابتة			
	بيع الأستثمارات			
	بيع المستلزمات السلعية			
	أسترداد القروض والسلف المقدمة			
	العقود المستقبلية			
	الأرباح المستلمة			
	تنزل المدفوعات النقدية عن :-			
	شراء الموجودات الثابتة			
	شراء الأستثمارات			
٤٦	القروض والسلف المقدمة	**		
	العقود المستقبلية	**		
	التدفق النقدي قبل الفقرات غير العادية	**		

		**		
	يضاف (ينزل) التدفق من الفقرات غير العادية	**		
		**		
	صافي النقد من الأنشطة الأستثمارية	**		
		—	***	
	التدفقات من الأنشطة التمويلية			
		**		
	النقد المستلم من :-	**		
		**		
	الأعانات	**		
	منح تمويلية	—	***	
	أصدار الأسهم			
	قروض طويلة الأمد			
			—	
	تنزل المدفوعات النقدية عن :-		***	
	المساهمة في نفقات الوحدات المركزية		**	
	للمالكين لأقتناء أسهم الشركة			
	تسديدات القروض			
	الأرباح الموزعة		—	***
	صافي التدفقات النقدية قبل الفقرات غير العادية			

	يضاف (ينزل) التدفقات النقدية من الفقرات غير العادية			
	صافي النقد من الأنشطة التمويلية			
	صافي الزيادة في النقد ومكافئاته			
٤٧	النقد ومكافئاته في ١ / ١			
٤٨٢	النقد ومكافئاته في ٣١ / ١٢	**		
٣٨٢		**		***
		**		—
		**	***	**
		—	***	
		**		— **
		**	—	**
		**	***	
		—	**	
			—	

ملحق رقم (٢)

كلية المأمون الجامعة

الميزانية العامة للسنتين / ٢٠٠٧ و٢٠٠٨

التفاصيـــــــل	٢٠٠٨ / دينار	٢٠٠٧ / دينار
الموجودات		
الموجودات الثابتة		
الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	٧٣٥٨١٧٦٧٢	٤٥٢٩٩٦٥٦١
نفقات أيرادية مؤجلة	١٠٦٧٦١٨٠١٢	١١١٧٤٧٩٩٦١
مجموع الموجودات الثابتة	١٨٠٣٤٣٥٦٨٤	١٥٧٠٤٧٦٥٢٢
الموجودات المتداولة		
المخزون	٢٨٩٣٦٠٩٠	١٥٢٦٨٤٠٧
أستثمارات مالية قصيرة الأجل	٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
قروض	١٠٠٠٠٠٠٠٠	٠٠٠
المدينون	٤١٠٠٠٠	١٤٣٦٨١٨٤
النقود	٦١٨٦٦٨٦٦٤٥	٣٠٤٢٥٣٨٣٤٠
مجموع الموجودات المتداولة	٦٣١٩٧٢٢٧٣٥	٣٢٧٢١٧٤٩٣١
مجموع الموجودات	٨١٢٣١٥٨٤١٩	٤٨٤٢٦٥١٤٥٣

مصادر التمويل		
مصادر التمويل طويلة الأجل		
الأحتياطيات	٤٦٠٨٩٣٩٦٨٢	١٩٣٧٢٧١٨٢٦
مصادر التمويل قصيرة الأجل		
الدائنون	٣٥١٤٢١٨٧٣٧	٢٩٠٥٣٧٩٦٢٧
مجموع مصادر التمويل	٨١٢٣١٥٨٤١٩	٤٨٤٢٦٥١٤٥٣

ملحق رقم (٣)

كلية المأمون الجامعة

حساب الأرباح والخسائر للسنتين / ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨

التفاصيـــــــل	٢٠٠٨ / دينار	٢٠٠٧ / دينار
أيرادات النشاط الجاري	٥٦١٣٤٠٠٥٥٢	٢٥٧٩١٤٠٣٧٨
فوائد دائنة	٣٠٢١٤٦٤٣٧	١٥١٠١٠٩٥١
	٥٩١٥٥٤٦٩٨٩	٢٧٣٠١٥١٣٢٩
تنزل المصاريف الجارية	(٣١٠٧٦٨٩٢٤٤)	(١٩٢٢٢٢٠٨٠٩)
فائض العمليات الجارية	٢٨٠٧٨٥٧٧٤٥	٨٠٧٩٣٠٥٢٠
تضاف الأيرادات التحويلية والأخرى		
الأيرادات الأخرى	٤١٣٢٤٧٨١	١٠٦٠٤٧٠٠
تنزل المصروفات التحويلية والأخرى		
المصروفات التحويلية (عدا ح/ ٣٨٤)	١٢٧٥٠٠٠٠	٩٦٥٢٩٠٧
المصروفات الأخرى	٣٦٢٧٥١٥٠	١٢٣١٠٤٤٨
	٤٩٠٢٥١٥٠	٢١٩٦٣٧٥٥

فائض العمليات الجارية	٢٨٠٠١٥٧٣٧٦	٧٩٦٥٧١٤٦٥

ملحق (٤)

كلية المأمون الجامعة

قائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٠٧

التفاصيـــــل	جزئي / دينار	فرعي / دينار	رئيسي / دينار
رصيد النقد في ١ /١/ ٢٠٠٧			١٤٤٩٢٠٢٩٤٢
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :			
الأيرادات التشغيلية			
الأيرادات الأخرى	٢٧٣٠١٥١٣٢٩		
التغير في دائنو النشاط الجاري	١٠٦٠٤٧٠٠		
المجموع	٨٢٨٩٣٧٥٦٣		
		٣٥٦٩٦٩٣٥٩٢	
النقد المدفوع عن :			
مصروفات النشاط الجاري			
المصروفات الأخرى	(١٩٢٢٢٢٠٨٠٩)		
المجموع	(١٥٥٥٦٥٣٢)		
		(١٩٣٧٧٧٧٣٤١)	
			١٦٣١٩١٦٢٥١
التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية :	٢١٩٣٩٧		
المخزون		٢١٩٣٩٧	
		(٣٨٨٠٠٢٥٠)	
النقد المدفوع عن :	٢١٧٨٤٠٠		
شراء الآلات والمعدات	١٧٠٣١٨٥٠		
شراء أثاث وأجهزة مكاتب			

رصيد النقد في ٣١ /١٢/ ٢٠٠٧			(٣٨٥٨٠٨٥٣)
			٣٠٤٣٥٣٨٣٤٠

ملحق (٥) كلية المأمون الجامعة قائمة التدفق النقدي للسنة المنتهية في ٣١ / كانون الأول / ٢٠٠٨

التفاصيـــــــل	جزئي / دينار	فرعي/دينار	رئيسي/دينار
رصيد النقد في ١ / ١ / ٢٠٠٨			٣٠٤٢٥٣٨٣٤٠
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الأيرادات التشغيلية	٥٩١٥٥٤٦٩٨٩		
الأيرادات الأخرى	٤١٣٢٤٧٨١		
التغير في دائنو النشاط الجاري	٩٢٣٨٧٢٠١٦		
النقد المدفوع عن :		٦٨٩٠٧٤٣٧٨٦	
مصروفات النشاط الجاري	(٣١٠٧٦٨٩٢٤٤)		
المصروفات الأخرى	(٤٩٠٢٥١٥٠)		
		(٣١٥٦٧١٤٣٩٤)	
التدفقات النقدية من الأنشطة الأستثمارية :	١٣٦٦٧٦٨٣		٣٧٣٤٠٢٩٣٩٢
المخزون	(٢٧٥٠٠٠٠٠٠)	١٣٦٦٧٦٨٣	
	(١١٥٥٠٠٠)		
النقد المدفوع عن :	(٩٣٢٧٧١٥٩)		
	(٢٣٤١١٦٦١١)		
شراء أراضي			
شراء الأت			
شراء أثاث			
نفقات التأسيس		(٦٠٣٥٤٨٧٧٠)	(٥٨٩٨٨١٠٨٧)

رصيد النقد في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٨			٦١٨٦٦٨٦٦٤٥

تقييم واقع الأبعاد الاجتماعية في النشاط التسويقي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في العراق

المدرس فؤاد حمودي عبادة العطار / كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

المستخلص

تهدف الدراسة الى بيان الدور الإجتماعي للنشاط التسويقي للجمعيات التعاونية الإستهلاكية في العراق ومسؤوليتها الإجتماعية تجاه الفرد والمجتمع، يعدها قطاعاً إجتماعياً وأقتصادياً مهما في التنمية الإجتماعية والاقتصادية للبلد.

تم أختيار عدد من الجمعيات التعاونية مجتمعا للدراسة موزعة على ست محافظات (بغداد، بابل، واسط، النجف، القادسية، المثنى)، في حين بلغ حجم العينة المختارة (٨٠) مدير جمعية تعاونية. وأستخدم الباحث استمارة الاستبانة في جمع البيانات من أفراد العينة وهي مكونة من جزءين، خصص الأول منها للمعلومات العامة بينما تناول الجزء الاخر الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها: أن الجمعيات التعاونية الإستهلاكية المبحوثة تطبق خليطاً من المفهومين البيعي والتسويقي في تعاملها مع المجتمع، فضلاً عن توجيه نشاطها التسويقي طبقاً لظروفها الخاصة بدلاً من التوجه على أساس ظروف السوق.

وتم صياغة عدد من التوصيات المنسجمة مع تلك الاستنتاجات أهمها: ضرورة أهتمام الجمعيات التعاونية الإستهلاكية المبحوثة بالإدارة التسويقية المؤمنة بالدور الإجتماعي والمسؤولية الإجتماعية عند ممارسة أنشطتها التسويقية، فضلاً عن وضع معايير أداء واضحة لتقييم أداء تلك الجمعيات

Abstract:

The study aims to indicate the social role of the marketing activity of the consumer cooperative societies in Iraq and its social responsibility towards the individual and society, as a sector socially and economically important in the social and economic development of Qatar.

Select the number of cooperative societies for the study of a society divided into six Provinces (Baghdad, Babil, Wasit, Najaf, Qadisiyah, Muthanna), while the sample size was selected (80), director of the cooperative. The researcher used a questionnaire form in the Banat from the collection of the sample is composed of two parts, the first of which was devoted to public

information, while the second part dealt with questions on the subject of the study.

The study found most notably a set of conclusions: that the consumer cooperative societies examined, apply a mixture of the selling and marketing concepts in its dealings with the community, as well as direct marketing activity according to their own circumstances, instead of going on the basis of market conditions.

Was to formulate a number of recommendations are consistent with those conclusions, including: the need for the attention of consumer cooperative societies examined, the administration secured the role of social marketing and social responsibility in the exercise

المقدمة :

يعد التسويق وظيفة مهمة لأية منظمة تسعى إلى تقديم السلع والخدمات لجمهور المستهلكين الحاليين والمرتقبين سواء أكان ذلك مقابل ثمن أم لم يكن . وهو ليس مجرد عمل وليس مجرد نشاط واحد من الأنشطة الاقتصادية ، إنما هو عملية اجتماعية ونمط للسلوك يتكون من تفاعلات وعلاقات وتدفقات اجتماعية لا حصر لها بين الإطراف المشاركة في العملية التسويقية . لذلك هنالك تأثير وتأثر متبادلان بين التسويق والمجتمع الذي تتم فيه مزاولة هذه العملية ، أذ أصبح للتسويق بُعدا لم ننقب فيه كثيرا من قبل ولم تعالجه الكتابات التقليدية بعد ، ذلك هو البُعد الاجتماعي .

لذا يعد هذا البحث من المحاولات القليلة في بحوث التسويق ، التي لم تحظى بالاهتمام الكافي في الدراسة والبحث ، سيتناول الأبعاد الاجتماعية لأداء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في نشاطها التسويقي ونوع الخدمات الاجتماعية التي تؤديها وذلك لأن الدور الاجتماعي هو أساس قيامها ، فضلا عن تحقيقها للعوائد المادية المناسبة .

والباحث في دراسته هذه يهدف إلى بيان الدور الاجتماعي للنشاط التسويقي في إطار المفهوم التسويقي الحديث ، وهي محاولة بسيطة نرغب في أن تكون بداية وليست نهاية ، وأن تحفز الجهود كافة من أجل مواصلة البحث والاهتمام بالجوانب الاجتماعية على مختلف الأصعدة ، لاسيما صعيد الدراسات الإنسانية والاقتصادية .

فالجمعيات لم تعد مجرد سوقا مركزيا أو مركز للتسوق ، أو مكانا لعرض السلع وبيع المنتجات أو منفذا للتوزيع للقضاء على الوسطاء ، أو ذات منفعة اقتصادية فقط . بل ينظر إليها على أنها مؤسسات اجتماعية ذات عائد أو منفعة اجتماعية عامة تهدف إلى خدمة المستهلكين من الأعضاء والمتعاملين معها ، وهي عن طريق أدائها للأنشطة التسويقية تلعب دورا فعالا في النشاط الاجتماعي الذي يهدف إلى رفع المستوى الاجتماعي في عدة مجالات ، وذلك وفقا لإمكانيات الجمعية ، بعد أن مصلحة المستهلك تأتي في المرتبة الأولى ، وهي تمثل الغرض والغاية من أداء الجمعية لرسالتها التسويقية .

وانطلاقا من ذلك فأن قيام الجمعيات بممارسة دورها في خدمة المجتمع يعد أحد الدوافع الأساسية وراء تفضيل المستهلك للتعامل معها ومن ثم وراء نجاحها .

منهجية البحث :

أولا. هدف البحث :

يهدف البحث إلى تحديد النقاط الرئيسة الآتية :

١- أبراز أهمية البعد الاجتماعي كأحد مظاهر التسويق الحديث الذي تمارسه الجمعيات الاستهلاكية .

٢- تحديد بعض أنواع الخدمات التي يرغبها الأعضاء المستهلكون في أداء هذه الجمعيات ، وبيان مدى ملائمة هذه الخدمات المقدمة مع البيئة العراقية .

٣- التوصل إلى مجموعة من المقترحات التي تساعد في تحسين الخدمات الاجتماعية المنشودة في نشاط تسويقي ظاهره التجارة وحقيقة فلسفته عدم تحقيق الإرباح .

ثانيا . أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث الذي نحن بصدده في تحقيق عدة جوانب أهمها :

١- تعد الجمعيات التعاونية قطاعا اجتماعيا واقتصاديا مهما له ثقله الملموس في الوضع الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك لما تقوم به هذه الجمعيات من دور فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، فضلا عن المساهمة في تحقيق القضايا الاقتصادية التي تحدث عادة بسبب استغلال المنافسين والمحتكرين .

٢- نظرا لما تقدمه الجمعيات من خدمات عدة للمجتمع ، بات من الضروري معرفة طبيعة ونوع العلاقة التسويقية القائمة بينهما ، لتتمكن هذه الجمعيات من تأدية دورها الاجتماعي في تقديم الخدمات للمجتمع .

٣- يعُد هذا البحث محاولة تطبيقية متواضعة لمعالجة البعد الاجتماعي للمفهوم التسويقي الحديث ، مع بيان حدود تطبيقه في نشاط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في العراق .

ثالثا . أسلوب البحث :

اعتمد الباحث على ثلاثة أساليب في جمع البيانات المتعلقة بالبحث ، أولها النشرات والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية ، وثانيهما أسلوب المقابلات الشخصية مع عدد من المسؤولين عن إدارة الجمعيات المشمولة بالبحث والمهتمين بأمور النشاط التسويقي فيها . وقد ساعد في جمع هذه البيانات وجود قائمة بمجموعة أسئلة مبسطة أُعدت لغرض تجميع أكبر قدر ممكن من المعلومات غير المتاحة (راجع الملحق رقم ١) . أما الأسلوب الثالث والأخير فقد تمثل بمراجعة العديد من المصادر العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة .

رابعا . عينة البحث :

لما كان من العسير القيام بدراسة شاملة للمفردات كافة التي تدخل في البحث على الرغم من شمول النتائج ودقتها التي يمكن التوصل إليها والتي يتطلبها أسلوب الحصر الشامل من وقت طويل وجهود كبيرة وإمكانيات ضخمة لهذا لابد من اللجوء إلى أسلوب العينة ، إذ يتم اختيار عدد محدد من المفردات في حدود الوقت والإمكانات المتوفرة ، وبعد أن تتم دراسة هذه الحالات الجزئية يمكن تعميم النتائج على المجتمع الكبير

بالدرجة التي تتلاءم مع حجم العينة وقدرتها التمثيلية (حسن ،١٩٧١: ٢٥١) . ولقد تحدد حجم العينة ب(٨٠)مدير جمعية ممثلة بذلك نسبة (٢٤%) من حجم المجتمع ، موزعة في ستة محافظات وكما موضح في الجدول (١) . وذلك رغبة من الباحث في التعرف على نوعية الخدمات التي يرغب المستهلكون أن توفرها لهم هذه الجمعيات ، فضلا عن القناعة بتفاوت الخدمات االواردة من منطقة إلى أخرى ، ومن جمعية إلى أخرى .

جدول (١)

عدد المحافظات وعدد أفراد عينة البحث

المحافظة المشمولة بالبحث	عدد مديري الجمعيات
بغداد	٣٠
بابل	١٠
واسط	١٠
القادسية	١٠
النجف	١٠
المثنى	١٠
المجموع	٨٠

استنادا لما تقدم فأن الباحث سوف يقوم بعرض بحثه وفقا للفقرات الآتية :

أولا . مفهوم التسويق الاجتماعي .

ثانيا . الأهداف الاجتماعية للنشاط التسويقي في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

ثالثا . نبذة مختصرة عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

رابعا . تحليل نتائج البحث .

خامسا . الاستنتاجات والمقترحات .

أولا . مفهوم التسويق الاجتماعي

يعد هذا المفهوم من أبرز مراحل تطور فلسفة التسويق ، لاسيما في العقود الأخيرة من هذا القرن ،لان يدخل ضمن المفهوم الحديث والكامل للتسويق . ويمكننا إن نؤكد ذلك علميا من خلال تعريف التسويق على أنه '' مجموعة الأنشطة والوظائف والأعمال التي تؤديها المنظمة بغية انسياب السلع والخدمات من المنتجين إلى المستهلكين ، بعد هذه المنتجات هي مركز التحليل وإنها مرتبطة بالمجتمع ، وان المستهلك هو محور الارتكاز في جميع قرارات التسويق وخططه وبرامجه وإستراتيجياته وتنظيمه وإدارته وبحوثه '' (عاطف ،١٩٨٦: ١٩ . ٢٠) . ويتفق في هذا الرأي كثيرا من المتخصصين أمثال كوتلر وستانتون ومارتن وغيرهم (kotler ,1976:18) .

أما إذا نظرنا إلى المفهوم الشامل للتسويق نجدة '' نشاط إنساني يهدف إلى مواجهة احتياجات جمهور المستهلكين والعمل على إشباعها '' (kotler ,1972:46-54) . وبملاحظة هذا التعريف نرى بأنه يؤكد على الاحتياجات متمثلة بالمنتجات ، والتي تبدأ من المستهلكين وتنتهي إليهم ، مع التأكيد على وجود قيمة أو عائد لهذه المنتجات عند إجراء عملية المبادلة لكل من طرفي السوق . المنتجين والمستهلكين . مع حرية كل طرف في قبول أو رفض عرض الآخر .

بينما في المفهوم الاجتماعي للتسويق فأن المستهلك سوف يفضل التعامل مع المنظمات التي تقدم خدمات للمجتمع بدرجة أكبر من التي لا تمارس هذا الدور الاجتماعي ، أو التي لا تمارس مسؤولياتها الاجتماعية تجاه المجتمع . مستندا بذلك على ضرورة اخذ مصلحة المجتمع والمستهلك جنبا إلى جنب مع المصلحة العامة في الأمد البعيد ، بعدها وسيلة في تحقيق أهداف المنظمة (عبد الرحيم والشر بيني ،١٩٨١ :٢٧) .وان هذا المفهوم يستند على عدد من الفروض أهمها :

١. تتمثل رسالة المنظمة في إشباع احتياجات المستهلكين والمساهمة في رفع مستوى معيشتهم .
٢. تعامل المستهلك مع المنظمات التي تراعي مصلحته إلى جانب مصلحة المجتمع في ذات الوقت .
٣. التركيز على العناصر الثلاث الآتية : المنظمة ، المستهلك ، المجتمع ، ومن ثم التوفيق بين مصالحهم .
٤. الترجيح النسبي لمصلحة هذه العناصر متوازن في الأمد البعيد ، مع الميل إلى ترجيح مصلحة المجتمع بدرجة أكبر في الأمد القصير (ألضرغامي ،١٩٧٩ :٤٤) .

لذلك فأن المسؤولية الاجتماعية للتسويق تمثل أحد التحديات التي تواجه دراسات التسويق المعاصر ، ويعد هذا أصعب اختبار إمام الإدارة لقياس الأداء . ولنجاح المنظمة في مواجهة هذا التحدي عليها اتخاذ عددا من القرارات وفي عدة اتجاهات منها : المحافظة على المسؤولية الاجتماعية ودرجة هذه المحافظة مع إعطاء الربح الأولوية التالية (عبد الفتاح ،١٩٧٩: ٣٧) . ولكي تعمل المنظمة على أداء رسالتها الاجتماعية من خلال ممارسة النشاط التسويقي ، يتوجب على إدارتها ضرورة تحقيق التوازن بين مجموعة القرارات السابقة مع التأكيد على إحداث التكامل بين المفهوم الاجتماعي وبين قراراتها . ويؤكد صحة هذا القول ما توصل إليه كوتلر (kotler) وهو إن المسؤولية الاجتماعية للتسويق تسعى إلى التوفيق بين ثلاثة اعتبارات مهمة هي : حاجات جمهور المستهلكين ، إرباح المنظمة ، ورفاهية المجتمع (kotler,1980:117) . بل إن البعض دافع عن التسويق مادام المنتجون يحاولون في النهاية التجاوب مع الحاجات الحالية والعاجلة للمستهلكين حتى وان كانت تتعارض مع حاجات المجتمع في الأمد البعيد (Webster,1974:12) .

وقد أشار البعض إلى ضرورة الاهتمام بإبراز الجوانب الاجتماعية للنشاط التسويقي ، بذكر إن هنالك قدراً من المسؤولية الاجتماعية يجب إن يلقى على المنظمة (بازرعة ،١٩٧٩ :٥٣) . ويمكننا تحديد الإبعاد الاجتماعية للنشاط التسويقي للمنظمة في شقين أساسيين هما :

أ- التركيز على التنمية الاجتماعية من خلال سلسلة من الإجراءات والقواعد التنظيمية الرسمية وغير الرسمية التي تنبثق من الهدف الاقتصادي ، وتوضع هذه القواعد كأساس لحماية أصحاب الدخل المحدود من الاستغلال .

ب- نشر المساواة بين الأفراد والتآلف والتضامن بين قطاعات المجتمع ، وتوطيد أواصر العلاقات الاجتماعية .

وانطلاقا مما تقدم ، نجد إن قيام الجمعيات التعاونية بممارسة دورها في خدمة المستهلكين والمجتمع يساير الاتجاه السائد في بلدنا العزيز ، والذي يشمل تطبيق عدد من معايير قبول الاستثمارات التي تسهم في زيادة معدلات النمو . ومن هذه المعايير : معيار الحكم على درجة مساهمة المشروع اجتماعيا من حيث القدرة على تقديم الخدمات بدلا من انتظار تقديمها بالمجان أو بتكلفة رمزية من قبل أجهزة الدولة ، وبذلك تخفف العبء عن الميزانية العامة للدولة في ظل ظروف الحصار الجائر المفروض على عراقنا وشعبنا المجاهد ، فضلا عن تشغيل جزء كبير من الأيدي العاملة في هذه الجمعيات .

ثانيا . الأهداف الاجتماعية للنشاط التسويقي في الجمعيات التعاونية الاستهلاكية

بما أن جهود التسويق المستهدف تركز أساسا على مراعاة مصلحة المستهلكين ، والمنتجين ، والوسطاء . لذا يمكن تقسيم أبعادها إلى بعدين رئيسين هما :

١- البعد الاقتصادي : يتركز أساسا في تحقيق رقم للمبيعات مع ضرورة المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الربحية .

٢- البعد الاجتماعي : يبرز بشكل خاص في المنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح ، وإنما تهدف أساسا إلى تقديم الخدمات وتنويعها وتحسين أدائها ، وهذا يدخل ضمن إطار المسؤولية الاجتماعية للنشاط التسويقي .

وعليه يمكننا تحديد أهداف الحركة التعاونية الاستهلاكية في هدفين رئيسين هما : الاجتماعي والاقتصادي ، بحيث أن الأهداف الاجتماعية متعادلة مع – أن لم تزد عن – الأهداف الاقتصادية ، إذ تتمثل هذه الأهداف في تقديم العديد من الخدمات إلى قطاعات المجتمع المختلفة التي تسعى إلى ضمان الإسهام في حل قضاياه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المنشود فيه . وإذا كانت أهداف الجمعيات الاقتصادية تتركز في خدمة الفرد المستهلك فهي ذات طابع مادي ، أما أذا كانت تتركز في خدمة المجتمع عندئذ يمكننا حصر أهم الأهداف الاجتماعية والاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي بما يلي (عاطف ،١٩٨٦ :٢٢) :

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، فضلا عن مساهمتها في تكوين الناتج والدخل القومي ألأجمالي لتلك الدولة .
- تقليل معدلات التضخم والتحكم فيه نتيجة إحكام وفرض الرقابة على الأسعار ومحاربة الزيادة المصطنعة فيها .
- إيجاد شبكة لتوزيع السلع الأساسية تلتزم بالعمل بعيدا عن مفاهيم تعظيم الربح وتعمل في ذات الوقت على تخفيض تكاليف التسويق والتحكم فيها .
- تأدية بعض الخدمات الاجتماعية ، كإقامة المدارس ودور الحضانة وتقديم الخدمات الترفيهية والثقافية والتعليمية والصحية ..وغيرها
- تقديم فرص عمل لقطاع ملموس من المجتمع .
- تخفيف الأعباء والضغوط على المتاجر الموجودة وسط المدن .

ثالثا . نبذة مختصرة عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في العراق

تعد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية إحدى متاجر التجزئة الكبيرة التي تسعى دائما إلى توفير السلع والخدمات الاستهلاكية إلى جمهور المستهلكين (الأعضاء) الذين تعود لهم ملكيتها . وهي تعمل وفقا لأحكام نظام داخلي خاص بها ، يحكم تنظيمها وشكلها التجاري من حيث التكوين والملكية والإدارة والأهداف التي تسعى لتحقيقها ، وأن رأسمالها يقسم إلى عدد من الأسهم ذات القيم المتساوية التي يمتلكها الأعضاء . أما إدارتها فتتم من قبل مجلس إدارة منتخب من قبل أعضاء الجمعية ، وهي لا تسعى إلى تحقيق الأرباح بقدر ما تستهدف خدمة أعضائها من خلال توفير متطلباتهم وحاجاتهم من السلع والخدمات ، وحمايتهم من المنظمات أو المنشآت المحتكرة عن طريق : (الأزهري ،١٩٧٥ :٢٧٧. ٢٨٦)

أ- البيع بأسعار مخفضة أو بألا سعار السائدة في السوق .

ب- الخدمة الممتازة ، من خلال بيع وتقديم أفضل السلع من حيث النوعية ، وتوفير ما يحتاجه الأعضاء من خدمات بيعيه ، منعا للغش أو التضليل ، وعدم أتباع الأساليب الاحتكارية أو الاستغلالية في البيع أو التعامل مع الأعضاء .

وانطلاقا لما تقدم يمكننا تعريف الجمعية التعاونية الاستهلاكية على أنها : تنظيم تعاوني له شخصية معنوية يؤسسها مجموعة من الأشخاص الطبيعيين بشكل طوعي ، وفقا لأحكام القانون بهدف تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأعضائها عن طريق العمل المشترك طبقا للمبادئ التعاونية .

ونظرا للأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة للحركة التعاونية في البلد ، بعدها حركة جماهيرية تهدف إلى خدمة المجتمع من خلال العمل الجماعي التعاوني الطوعي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وبهدف التوسع في النشاط التعاوني ليأخذ دوره المطلوب في البناء الاقتصادي والاجتماعي ويستجيب للحاجة الملحة للجماهير في هذه المرحلة والمراحل اللاحقة ، من خلال تبسيط إجراءات تأسيس الجمعيات التعاونية وشد الأعضاء إليها لتسهم بدور فعال في إدارتها ونشاطاتها التعاونية ، ومن اجل تحديد الصفة القانونية للقطاع التعاوني وترسيخ المبادئ الديمقراطية ، فقد شرع قانون التعاون رقم (٥٨) لسنة ١٩٨٢ . الذي تم بموجبه تأسيس الجمعيات التعاونية في البلد . علما بأن نشوء الحركة التعاونية في العراق بدأ منذ عام ١٩٣٤ ، إلا أن دوره الايجابي بدأ عام ١٩٨٢ .

ونتيجة لما تعرض له البلد من عدوان ثلاثيني ، وبسبب الحصار الجائر المفروض عليه ، فقد أمر رئيس الدولة خلال تشرف الملاكات القيادية بلقاء سيادته بتأريخ ١١ / ٦ / ١٩٩١ بزيادة المنافذ التسويقية التعاونية بنسبة ١٠٠% في بغداد و٥٠% في المحافظات الأخرى على أن ينجز الأمر في ٣١ /١٢/ ١٩٩١ . لذلك فقد أصدر مجلس قيادة الثورة (المحلول) القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٩٢ ، الذي بموجبه تأسست الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في العراق ، التي ترتبط بالاتحاد التعاوني النوعي الاستهلاكي ، الذي يرتبط بدوره بالاتحاد العام للتعاون . أما عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية التي تأسست منذ نسأت الحركة التعاونية في عام ١٩٣٤ فقد تغير بين ارتفاع وانخفاض حتى بلغ عددها (١١٤) جمعية لغاية ١١ / ٦ / ١٩٩١ ، (٤٠) منها في بغداد و(٧٤) في المحافظات الأخرى .

ولكن بعد تنفيذ رئيس الدولة ، بلغ عدد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في عموم محافظات العراق (٣٤٧)(*) جمعية ، موزعة بالشكل الآتي : (١١٦)جمعية في بغداد ،أي بنسبة زيادة مقدارها ١٩٠% على ما هو مطلوب ، و(٢٣١) جمعية في بقية المحافظات ، أي بنسبة زيادة مقدارها ١٩٦% على ما هو مقرر . أما الشروط الأساسية لتأسيس الجمعيات التعاونية فيمكن تحديدها بالآتي(**)

- أن لايقل عدد الأعضاء المؤسسين عن ١٠ أشخاص .
- اقتران تسميتها بلفظ (التعاونية) والغرض الرئيس من عملها ومنطقتها .
- اقتصار خدماتها لأعضائها ، إلا ما استثنى من ذلك على وفق نظامها الداخلي .
- أن تكون المسؤولية فيها محددة .
- أن يكون لها نظام داخلي .

ويجوز أنشاء الجمعيات التعاونية الاستهلاكية حتى وأن كانت العضوية فيها مقصورة على فئة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة . أما شروط الانتساب لهذه الجمعيات فيمكن تلخيصها بما يلي :

- أن يكون المنتسب عراقيا ، ويجوز للعربي المقيم في العراق الانتساب إليها .
- أكمل الثامنة عشرة من العمر .
- عدم انتمائه إلى جمعية أخرى ذات نشاط مماثل .
- موافقته على النظام الداخلي للجمعية ويعمل على تطبيقه .
- اكتسابه صفة العضوية عند تسديده بدل الانتماء وبدل الاشتراك .

رابعا . تحليل نتائج البحث

يعرض هذا الجزء أهم النتائج التي توصل إليها البحث . وسوف يقوم الباحث بعرض النتائج وتحليلها في إطار التسلسل التالي المستمد من الأسئلة (راجع الملحق ١) واستنادا إلى إجابات عينة البحث الموضحة في الجدول (٢) .

(*) مقابلة أجراها الباحث مع السيد رئيس الاتحاد التعاوني النوعي بتأريخ ١٩ / ٧ / ١٩٩٢ .

(**) راجع قانون التعاون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ .

جدول (٢)

إجابات عينة البحث عن الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث

رقم السؤال	العبارة	الإجابات						المجموع	
		موافق		لاأدري		غير موافق			
		التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %	التكرار	النسبة %
١	اهتمام الجمعية ينصب أساسا وبالدرجة الأولى على : • تحديد احتياجات المستهلكين الأعضاء • توفير السلع للجمعية • تقديم الخدمات للمستهلكين الأعضاء • تحديد احتياجات الجمعية • تقديم الخدمات لجمهور المستهلكين ولكافة الأسواق	٨٠ - ٩٠ - -	٨٩ - ١٠٠ - -	- - - - -	- - - - -	١٠ ٩٠ - ٩٠ ٩٠	١١ ١٠٠ - ١٠٠ ١٠٠	٩٠ ٩٠ ٩٠ ٩٠ ٩٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	متوسط نسب إجابات العينة	٣٤	٣٨	-	-	٥٦	٦٢	٩٠	١٠٠
٢	الخدمات التي تؤديها الجمعية والتي توضح مسؤوليتها الاجتماعية تجاه المستهلك والمجتمع تكون : • ملائمة للبيئة العراقية • متكررة ومتشابهة (ذات مردود مادي ، وعلى مستوى المنطقة والحي) • متنوعة ومتعددة وتقدم لأول مرة	٨٠ ٨٥ ٩٠	٨٩ ٩٤ ١٠٠	- - -	- - -	١٠ ٥ -	١١ ٦ -	٩٠ ٩٠ ٩٠	١٠٠ ١٠٠ ١٠٠
	متوسط نسب إجابات العينة	٨٥	٩٤	-	-	٥	٦	٩٠	١٠٠
٣	في حالة عدم تطوير الخدمة القائمة أو التوسع فيها أو عدم تنويعها ، هل يستمر التعامل مع جمعيتكم من قبل المستهلكين الأعضاء	١٠	١١	٥	٦	٧٥	٨٣	٩٠	١٠٠

٤	الأسباب المؤدية إلى تدهور الخدمات المقدمة من قبل جمعيتنا أو ضعفها أو عدم تواجدها يعود إلى :								
	• عدم وجود الملاك المؤهل علميا والمتخصص تسويقيا	٩٠	١٠٠	-	-	-	-	٩٠	١٠٠
	• اعتماد الجمعيات على الخبرة والتقدير الشخصي								
	• قلة المعلومات المتوفرة عن السلوك الشرائي للمستهلك	٨٨	٩٨	-	-	٢	٢	٩٠	١٠٠
	• الافتقار للجوانب الفنية في النواحي التسويقية والإدارية								
	• ضعف الوعي التعاوني والنقص في الكفاءات والمهارات والملاكات البشرية	٨٥	٩٤	-	-	٥	٦	٩٠	١٠٠
	• أسباب رقابية كعدم وجود معايير واضحة لتقييم الأداء الاجتماعي للجمعية								
		٩٠	١٠٠	-	-	-	-	٩٠	١٠٠
		٨٤	٩٣	-	-	٦	٧	٩٠	١٠٠
		٩٠	١٠٠	-	-	-	-	٩٠	١٠٠
	متوسط نسب إجابات العينة	٨٨	٩٨	-	-	٢	٢	٩٠	١٠٠
٥	هل الأفراد العاملين في جمعيتكم بمستوى المسؤولية في تقديم الخدمات المطلوبة	٢٠	٢٢	-	-	٧٠	٧٨	٩٠	١٠٠
٦	موقف كل من الإدارة والمستهلك جيد عن الدور الاجتماعي الذي تلعبه الجمعية								
	• موقف الإدارة	٩٠	١٠٠	-	-	-	-	٩٠	١٠٠
	• موقف المستهلك	١٥	١٧	١٠	١١	٦٥	٧٢	٩٠	١٠٠
	متوسط نسب إجابات العينة	٥٢	٥٨،٥	٥	٥،٥	٣٣	٣٦	٩٠	١٠٠
٧	يتأثر نجاح الجمعية عند أدائها لبعض أو كل خدماتها الاجتماعية بمجموعة من العوامل ، ما أهم تلك العوامل من وجهة نظرك ؟ رتبها حسب أهميتها								

أولا . مدى إيمان العاملين بتحمل الجمعيات لمسؤوليتها الاجتماعية :

أشارت معظم آراء العاملين في الجمعيات التي تم إجراء المقابلات معها إلى أن جمعياتهم تمر بمرحلة استقرار في النشاط التسويقي المادي ، وإنها تطبق إستراتيجية التعدد في تأدية الخدمات والأدوار الاجتماعية . كما أظهرت الإجابة أن ١٠٠% من أفراد العينة قد اتفقوا على أن اهتمام جمعياتهم ينصب بالدرجة الأساس

على تقديم الخدمات للمستهلكين الأعضاء وتحديد احتياجاتهم . وأن الجمعيات كافة لا تتعامل مع السوق ككل ، بل تتعامل مع أعضائها فقط بغض النظر عن أماكن تواجدهم أو سكنهم أو عملهم .

ثانيا . أنواع الخدمات الاجتماعية التي توضح المسؤولية الاجتماعية للجمعيات :

أظهرت الإجابات قناعة البيئة التسويقية العراقية بضرورة وجود الحاجة إلى توفير أنواع مختلفة ومتعددة من الخدمات . وقد أشار معظم المسؤولين (أي بمتوسط نسبة مقداره ٩٤%) على ضرورة تقسيم الخدمات إلى نوعين رئيسين هما : خدمات قائمة متكررة ومتشابهة ، وخدمات يقترحها المسؤولون لأول مرة . بحيث يتمثل النوع الأول بالخدمات المحلية أو المكانية ، أي على مستوى الحي وخدمات ذات مردود مادي (أي بنسبة ٩٤%) . بينما الخدمات المقترحة فتشمل توفير سيارات لنقل الأعضاء ، عمل مواقف للسيارات ، زيادة ساعات الدوام ، الاهتمام بالنظافة ، توعية المستهلكين الأعضاء بضرورة ترشيد استهلاكهم ... الخ (أي بنسبة ١٠٠%) .

ثالثا . احتمالات تحول المستهلكين الأعضاء للتعامل مع منافذ التوزيع الاستهلاكية الأخرى وأثر ذلك على أداء الجمعيات للخدمات :

أشارت نتائج الدراسة الميدانية إلى أن بعض الجمعيات لم تقوم بتقديم مثل تلك الخدمات التي يقدمها تاجر التجزئة أو السوق الشعبي . لذلك هنالك احتمالات كبيرة نحو تحول المستهلكين في التعامل مع منافذ التوزيع الاستهلاكي الأخرى ، كالتعامل مثلا مع المنافسين للجمعيات لاسيما إذا كان معيار فرق الأسعار لايبدو ذو أهمية في عملية التبادل ، أو في حالة تقارب الأسعار أو تعادلها أو قربها من أماكن السكن ، ومما يساعد على ذلك ما تقوم به متاجر التجزئة والأسواق الشعبية من إعلانات عن السلع التي تتعامل فيها من خلال أجهزة الإعلام في التلفزيون والصحف اليومية والبوسترات وحافلات نقل الركاب . وهذا ما أكده (٧٥) فردا من أفراد عينة البحث أي بنسبة مقدارها ٨٣% من إجابات العينة .

رابعا . أسباب ومظاهر الضعف في أداء الجمعيات للدور الاجتماعي والخدمات التي تقدمها :

يبين الجدول (٢) متوسط نسب إجابات أفراد عينة البحث على السؤال الرابع الخاص بالأسباب المؤدية إلى تدهور الخدمات المقدمة من قبل الجمعية ، ويشير تحليل النتائج بشكل عام إلى أن ٩٨% (أو ما يعادل ٨٨ فردا) من أفراد العينة يتفقون في أرائهم واتجاهاتهم عن الأسباب المؤدية إلى ضعف أداء الجمعيات لدورها الاجتماعي ، والتي يمكن تحديد أهمها بالآتي :

- عدم وجود الملاك التسويقي المؤهل بالجمعيات ، أي أن ١٠٠% من أفراد العينة أشار بعدم وجود موظفين ذوي خلفية علمية أو مؤهلات تخصصية في التسويق . وهذا الوضع يمثل ظاهرة سائدة في معظم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .
- اعتماد الجمعيات على الخبرة والتقدير الشخصي دون القيام بالدراسات التسويقية كأساس لتحديد نوعية السلع الضرورية وكمياتها ومواصفاتها ، وقد أكد على ذلك ٩٨% من أفراد عينة البحث . لذلك فان المعلومات المتوفرة لدى الجمعيات عن السلوك الشرائي للمستهلكين ، وعن دوافع التعامل ومعايير التفضيل للجمعيات ، ودرجة رضا الأعضاء عما تقدمه الجمعيات من خدمات ما زال مصدرها الأساس هو الخبرة والتقدير الشخصي للقائمين بإدارة هذه الجمعيات . ويمكننا الاستدلال على عدم قيام الجمعيات بدراسة سلوك المستهلك بطريقة علمية وتخطيط السياسات التسويقية بالعديد من المؤشرات أهمها :

ظاهرة تزايد عدد الأسواق الشعبية . كما أن هنالك أجماعا من أفراد عينة البحث على عدم وجود أي نوع من الدراسات في هذا المجال .

- افتقار الجمعيات إلى النواحي التسويقية والإدارية والفنية اللازمة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لها ، وهذا ما أتفق عليه جميع أفراد عينة البحث أي بنسبة ١٠٠% .
- ضعف الوعي التعاوني فيما بين الجمعيات والمستهلكين ، فضلا عن نقص الكفاءات والخبرات والمهارات واالملاكات البشرية في مجال التعاون ، إذ تبين من خلال الدراسة الميدانية وجود (٦) أفراد فقط أي بنسبة ٧% سبق لهم العمل في مجال التعاونيات ، نتيجة إعادة انتخابهم أعضاء بمجلس الإدارة . أما بقية العاملين أي ٩٣% من أفراد عينة البحث فقد أكدوا على عدم قيامهم بمثل هذا العمل سابقا .
- أكد جميع أفراد عينة البحث أي بنسبة ١٠٠% من أفراد العينة على عدم قيام الجمعيات بممارسة إعمال تتعلق بقياس نتائج الخدمات الاجتماعية وتقويمها ، وبعدم وجود معايير واضحة لتقويم الأداء الاجتماعي للجمعيات . وأن غياب مثل هذه المعايير أدى إلى صعوبة إعطاء حكم صادق وسليم عن درجة الاستفادة من هذه الخدمات لكل من الأعضاء والمجتمع بشكل عام .

خامسا . مدى التزام الجمعيات بأداء الخدمات :

بملاحظة إجابات أفراد عينة البحث على السؤالين الخامس والسادس المبينة في الجدول (٢) نجد أن النسبة الكبيرة من آراء أفراد العينة قد أكدت على الآتي :

- التعارض بين أهداف الجمعيات المعلنة وبين أهداف الأعضاء .
- قلة وضعف الخدمات الاجتماعية المقدمة للمنطقة أو الحي .
- أن الحالة الاقتصادية السائدة قد أثرت في نتائج أعمال الجمعيات ، لعدم استقرار السوق والأسعار في الوقت الحاضر ، الأمر الذي أدى إلى عدم احتلال أداء الخدمات الاجتماعية المرتبة الأولى بين أسباب نجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

سادسا . العوامل المساهمة في أداء الدور الاجتماعي للنشاط التسويقي للجمعيات :

أجمعت آراء أفراد عينة البحث على أن الأسباب المبينة أدناه والمرتبة حسب أهميتها هي التي ساعدت على أداء الدور الاجتماعي للنشاط التسويقي لتلك الجمعيات :

- عدم وجود الازدواجية من جهات أخرى لأداء الخدمات ، وأن كان ذلك لا يمنع من تكرار أداء الخدمة نفسها في أكثر من جمعية
- الثقة الممنوحة من قبل المستهلكين الأعضاء لدور الجمعيات ورغبتهم في التوسع بالأدوار الاجتماعية التي تؤديها في المناطق المختلفة ، فضلا عن تأديتها للخدمات دونما تمييز بين فرد وأخر .
- إصدار مادة قانونية على تخصيص نسبة معينة من الإرباح للمعونة الاجتماعية وغيرها من إشكال الأدوار الاجتماعية الأخرى المتعددة . ومما لاشك فيه أن العائد المتراكم لعدد من السنوات يجعل الإمكانية المالية للجمعيات مناسبة تماما لمواجهة التغيرات البيئية المتوقعة خلال السنوات القادمة .
- اعتماد عملية تطوير الأداء الاجتماعي للجمعيات على دور أعضائها في التعبير عن الاحتياجات ومدى استعدادهم لتحقيق الخدمات المطلوبة .

خامسا . الاستنتاجات والتوصيات

لقد توصل الباحث من خلال بحثه إلى الاستنتاجات الآتية :

- أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المبحوثة تطبق خليطا من المفهومين ألبيعي والتسويقي معا ، إلا أن تطبيق المفهوم ألبيعي يغلب على المفهوم التسويقي ، ويمكننا توضيح ذلك من خلال الفقرات الآتية :

١. أن الجانب المادي ما زال طاغيا على الجانب المعتمد بدراسة احتياجات المستهلكين وتطلعاتهم ، فبينما تركز الجمعيات على توفير السلع نرى احتياجات المستهلكين لاتخطيط لها مطلقا .

٢. أن معظم الجمعيات المبحوثة توجه نشاطها طبقا لظروفها الخاصة بدلا من التوجه على أساس ظروف السوق ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى الحصة السوقية الكبيرة التي تتمتع بها الجمعيات في نشاط التوزيع الاستهلاكي .

٣. أن الغالبية العظمى للجمعيات المبحوثة تركز سياساتها في الحصول على السلع بدرجة تفوق التركيز على احتياجات السوق . ولعل المظاهر العملية من وفرة السلع بدرجة تفوق احتياجات المستهلكين الأعضاء بنسبة كبيرة تشير إلى أن دراسة احتياجات المستهلك تحتل المرتبة التالية في نشاط الجمعيات بعد توفير السلع وتحقيق الأرباح . وهذه المظاهر السابقة تشير إلى أن المفهوم ألبيعي ما زال هو الغالب على المفهوم التسويقي .

- ضعف الملاكات الإدارية المؤهلة علميا والمتخصصة تسويقيا .
- ضعف النظام الرقابي ، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود معايير واضحة لتقييم الأداء الاجتماعي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية .
- انعدام أو قلة اهتمام المسؤولين عن إدارة الجمعيات التعاونية بدراسة سلوك المستهلك الشرائي ، وتخطيط السياسات التسويقية .
- ضعف الوعي التعاوني والنقص في الكفاءات والمهارات والملاكات البشرية . فضلا عن الافتقار للجوانب الفنية في النواحي التسويقية والإدارية .
- وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها ، يمكننا القول بأن بيان الدور الاجتماعي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية ، والذي كثيرا ما يهتم به المستهلك ، وإبراز مفهوم الخدمات الاجتماعية في الجمعيات نتيجة ممارسة نشاط التسويق الاستهلاكي هو مسؤولية جماعية . ولضمان تحسين الخدمات المؤداة كأحد مظاهر تطبيق المفهوم الاجتماعي للتسويق الحديث ، فأن الباحث يضع التوصيات الآتية :
- ضرورة الاهتمام بالإدارة التسويقية (Marketing Management) ، فقد تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أن محصلة نقص كفاءة أداء الجمعيات لدورها الاجتماعي ، ونقص كفاءة النشاط التسويقي قد تركز على ضعف الإدارة . لذا يرى الباحث بضرورة اتجاه الجمعيات نحو الإدارة التسويقية الأفضل ، تلك الإدارة المتطورة المؤمنة الواعية بأبعاد الحركة التعاونية وأهدافها ، والتي

تأخذ في الاعتبار أهمية الدور الاجتماعي عند ممارسة الأنشطة التسويقية ومسؤولياته الاجتماعية ، حتى وأن طبقت الجمعيات كلا المفهومين ألبيعي والتسويقي جنبا إلى جنب .

- التأكيد على ضرورة وضع معايير أداء واضحة لتقويم الأداء الاجتماعي للجمعيات ، لأنها سوف تساعد في توجيه المخصصات بطرق سليمة للأغراض الاجتماعية المطلوبة ، وفي ذلك تعظيم لفائدتها لكل من الجمعية والمستهلكين والمجتمع .
- دعم الجهاز الإداري المسؤول عن الجمعية ، مع ضرورة الاهتمام بالجانب التسويقي في الإدارة ، ويتم ذلك عن طريق توفير الملاكات التسويقية (باحثين واختصاصيين في التسويق) وتعيينها في الجمعيات ، مع ضرورة تزويدها بالكفاءات البشرية المتفرغة والمؤهلة والفعالة للقيام بمسؤولياتها ومهامها ، وهذا يتطلب العناية بهم وإشراكهم بدورات تدريبية متخصصة .
- ربط أداء الخدمات التي تبرر الدور الاجتماعي للجمعيات ضمن برنامج ترويجي متكامل بالجمعية ، بهدف جذب المستهلكين وتلبية احتياجاتهم ، بعده جزءً من المزيج التسويقي .
- اهتمام المسئولين بدراسة سلوك المستهلك بطريقة علمية وتخطيط السياسات التسويقية مع المحاولة الواقعية لمعرفة آراء المستهلكين في نوعية الخدمات المقدمة حاليا ، لما في ذلك من أبعاد تسويقية بعيدة الأمد ، باعتبار آن دراسة المستهلك هو العامل الأساس للحكم على كفاءة النشاط التسويقي لأية منظمة .
- ضرورة بحث شكاوى المستهلكين والعمل على تقديم أنواع جديدة من الخدمات ، وذلك بعد دراسة جدواها على أسس اجتماعية وتسويقية . ويمكننا في هذا المجال الاستعانة بالخبرات والأكاديميين الموجودين في الجامعات والمعاهد العراقية .
- التأكيد على ضرورة تكوين مجالس محلية مشتركة من الجمعيات والهيئات الحكومية والاجتماعية هدفها خدمة البيئة والمجتمع ، وتبحث في التكامل فيما بين الأدوار الاجتماعية المتعددة للجمعيات .

المصادر

أولا . العربية :

قانون التعاون رقم (٥٨) لسنة ١٩٨٢ .

قانون التعاون رقم (١٥) لسنة ١٩٩٢ .

أ–الكتب :

الأزهري ، محي الدين ، الإدارة العلمية للتسويق والمبيعات ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٧٥

بازرعة ، محمود صادق ،إدارة التسويق ، ط ٤ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،١٩٧٩ .

حسن ، عبد الباسط محمد ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة ، ١٩٧١ .

ألضرغامي ، أمين فؤاد ، بيئة السلوك التسويقي ، ط ٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

عبد الرحيم ، محمد عبد الله والشر بيني ، عبد الفتاح ، أساسيات إدارة التسويق ، دار النهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٨١ .

عبد الفتاح ، محمد سعيد ، التسويق ، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ .

ب –الدوريات :

– عاطف ، محسن ، الجوانب الاجتماعية في النشاط التسويقي للجمعيات بالكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤٧ ،السنة الثانية عشرة ، ١٩٨٦ .

ثانيا . الأجنبية :

Kotler , Philip , Marketing Management : Analysis , Planning & Control ,4th ed ., Engle 1wood N.J., Prentice – Hall ,Inc., 1980 .

Kotler ,Philip, Marketing Management : Analysis, Planning & Control,2nd ed.,Prentice-Hall,Inc.,co.,Newyork,1976 .

Kotler,Philip, "A Generic Concept of Marketing", Journal of Marketing, April 1972 .

Stanton J.,William,Fundamentals of Marketing,2nd ed.,John Wiley & Sons,1979 .

Webster F.E.,Social Aspects of Marketing, Engle wood cliffs,Printice – Hall, Inc.,1974.

ملحق (١)

استمارة استبيان

السادة مد يرو الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المحترمين

أهديكم أطيب التحيات

نظرا لأهمية الخدمات التي تقدمها الجمعيات التعاونية الاستهلاكية للمواطن والمجتمع ، وانطلاقا من اهتمامات القيادة العراقية بالقطاع التعاوني في عراقنا العزيز فقد جاء هذا البحث . اذ يهدف إلى دراسة '' الأبعاد الاجتماعية في النشاط التسويقي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية في العراق '' . ولأجل أكمال الدراسة فأن إجابتكم على الأسئلة أساسية للوصول إلى نتائج موضوعية . راجين أن يكون لديكم الوقت الكافي لقراءة الأسئلة والإجابة عليها بوضع علامة (X) أمام العبارات التي ترونها مناسبة .

علما أن البحث لن يستخدم إلا للأغراض العلمية فقط . لذا لا داعي لذكر أسمك . شكرا لتعاونكم ومساعدتكم مقدما ...

الباحث

الأسئلة المتعلقة بالبحث